



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقرير نهائي

لجلسة طاولة مستديرة (9)

الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو

أيلول 2013

ملخص تنفيذي

الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو

الخلفية والمبررات

توجت المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل منذ عشرين عاماً بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ- أوسلو، قامت بموجبه سلطة فلسطينية تولت مسؤولياتها لإدارة أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وترتب على هذه الاتفاقية تداعيات كثيرة طالت مختلف مجالات الحياة في الضفة وغزة، وخلقت وقائع جديدة على الأرض ساهمت إلى حد بعيد في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني وتحديد هويته. ورغم التوقعات الكبيرة المصاحبة لاتفاق إعلان المبادئ، وتفاؤل مختلف الأطراف المشاركة في عقد هذا الاتفاق، إضافة للأطراف المؤيدة والداعمة التي بذلت جهوداً مهمة لإنجاح الاتفاق، إلا أن الوقائع على الأرض خالفت التوقعات على نحو كبير، ولم ترق لمستوى الطموحات.

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العشرين عاماً الماضية تغيرات هامة طالت مركباته الأساسية، ومعدلات نموه. إذ ارتفعت غالبية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الست الأولى بعد الاتفاق، قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ بعد العام 2000. وتغيرت تركيبة الناتج المحلي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه، وطرأت اختلافات ملحوظة على هوية الاقتصاد، حيث تحول إلى اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى. كما طرأت تغيرات هيكلية على سوق العمل من حيث مساهمة القطاعات المشغلة والأنشطة الاقتصادية المستوعبة للعمالة. وقد ساهمت عوامل وأطراف عديدة في التأثير على الجانب الاقتصادي للعملية السياسية. ويتحمل الجانب الإسرائيلي الجزء الأكبر من المسؤولية عن إحباط الجهود السياسية والتنموية، لكن لا يتوجب إغفال أدوار الأطراف الأخرى.

بعد مرور عشرين عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، وعلى إثر التطورات والأحداث الكثيرة والتذبذب الذي وسم المرحلة الانتقالية وأثرت على مختلف مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديدًا في الجوانب الاقتصادية، بات من الضروري إجراء مراجعة شاملة وتقييم للمرحلة السابقة من مختلف الزوايا والأبعاد من أجل استخلاص العبر والدروس والبحث في الخيارات والإمكانيات المتاحة لمعالجة الاختلالات القائمة والنهوض بالواقع الفلسطيني.

يسعى معهد ماس عبر جلسة الطاولة المستديرة هذه إلى إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف أصحاب العلاقة للبحث في تداعيات العملية السياسية والعوامل الداخلية الأخرى المؤثرة على تطور الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية، ودراسة الخيارات المتاحة أمام أصحاب القرار والمهتمين على المستوى المحلي للتعامل مع هذه المسألة.

المتحدثون الرئيسيون:

السيد محمد نافذ الحرباوي: رجل أعمال، ورئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني

السيد محسن أبو رمضان: مختص بشؤون المجتمع المدني والقضايا الاجتماعية.

السيد ماهر المصري: وزير اقتصاد سابق، ورئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

الأسئلة الرئيسية للنقاش

الأسئلة التي طرحت خلال الطاولة المستديرة، هي:

1. ما هي العوامل الرئيسية في اتفاقية أوسلو المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني؟

2. ما هي التأثيرات الرئيسية للاتفاقية على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وكيف اختلفت عن التوقعات؟
3. ما هي التطورات الأساسية التي ساهمت في رسم ملامح الاقتصاد وتحديد هويته خلال العقدين السابقين؟
4. ما هي التدابير التي اتخذها صانع القرار الفلسطيني خلال الفترة الماضية إزاء هذه المسألة؟
5. ما هي البدائل المطروحة للخروج من المأزق؟

ملخص المداخلة الرئيسية

تحتوي الورقة الخلفية لثلاثة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول الخلفية والمبررات لعقد لقاء الطاولة المستديرة. فيما يقدم القسم الثاني عرضاً لأهم المحطات والتطورات السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تحديد هوية الاقتصاد والتأثير على مؤشراتته الأساسية. ويعرض القسم الثالث أهم التغيرات التي طالت مختلف المؤشرات الاقتصادية.

محطات سياسية مهمة

شهدت المناطق الفلسطينية تطورات وأحداث سياسية واقتصادية هامة خلال العشرين سنة الأخيرة. وقد أثرت هذه الأحداث على مختلف مناحي الحياة، وساهمت بشكل أو بآخر في تحديد هوية الاقتصاد الفلسطيني والتأثير على مركباته الأساسية:

- **توقيع اتفاق باريس الاقتصادي 1994:** يعتبر المرجع الرئيسي لتنظيم العلاقات الاقتصادية، بمختلف مجالاتها التجارية والمالية والنقدية وقضايا العمال، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد ألحق الاتفاق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الفلسطيني، وخاصة بسبب التطبيق الانتقائي لبنود الاتفاق وخرق العديد من البنود من قبل الجانب الإسرائيلي.
- **توسيع نطاق صلاحيات السلطة في المناطق الفلسطينية 1995:** انضمت مناطق جديدة في الضفة الغربية، وخاصة في مراكز المدن والتجمعات السكانية للولاية الإدارية والأمنية للسلطة الفلسطينية. بدأت السلطة بتنفيذ سياساتها وبناء مؤسساتها التي شكلت اللبنة الأساسية للقطاع الحكومي. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت أعداد العاملين في القطاع الحكومي، وبدأت أموال المانحين بالتدفق للمناطق الفلسطينية للمجالات المختلفة.
- **انتخاب أول مجلس تشريعي 1996:** أصدر المجلس التشريعي مجموعة من القوانين الاقتصادية المحفزة على الاستثمار والمنظمة للشؤون الاقتصادية في المناطق الفلسطينية. لكن تقارير عديد أظهرت ضعف دور المجلس بممارسة صلاحياته ودوره الرقابي على السلطة التنفيذية، مما أضعف من دور الإنفاق الحكومي في معالجة الاختلالات التي شابت الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأولى لإنشاء السلطة. في العام 2003، توجت المطالبات الداخلية والخارجية لإصلاح السلطة وتحسين أدائها، بتعيين أول رئيس للوزراء وتطبيق إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة، الأمر الذي انعكس في تحسن غالبية المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- **بدء سياسة الإغلاقات 1997:** حدث تباطؤ في المسار السياسي، وتوترت الأوضاع الأمنية في المناطق الفلسطينية. في ظل هذه التطورات، فرضت سلطات الاحتلال طوقاً أمنياً وإغلاقاً مشدداً على المناطق الفلسطينية في ذلك العام. وتراجعت بموجب هذه السياسات أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتراجعت بالتالي غالبية المؤشرات الاقتصادية.
- **اندلاع الانتفاضة 2000:** بعد نحو عامين من الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته المناطق الفلسطينية، وإثر فشل جولة المفاوضات في كامب ديفيد، وزيارة شارون للحرم القدسي، اندلعت الانتفاضة في الربع الأخير من العام 2000. وتأثرت مختلف شؤون الحياة في المناطق الفلسطينية، وخاصة في المجال الاقتصادي، وانعكس ذلك في تحديد ملامح الاقتصادي الفلسطيني، والتأثير على مؤشراتته للسنوات اللاحقة.

- **اجتياح المدن في الضفة الغربية 2002:** تراجع غالبية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية نتيجة التصعيد الإسرائيلي واجتياح قوات الاحتلال لمعظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية. وتسبب الاجتياح بضرر كبير لمرافق البنية التحتية والمقرات الأمنية والمؤسسات المدنية. وتبع ذلك البدء ببناء جدار الضم والتوسع والذي كان له تداعيات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بمختلف جوانبه.
- **الإصلاح المالي والإداري والهدوء النسبي 2003، 2004:** شهد العام 2003 انطلاق عملية إصلاح طالت مختلف جوانب الحياة (السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية) في المناطق الفلسطينية. وبعد نحو ثلاث سنوات من التصعيد والتوتر الأمني وجمود العملية السياسية، ساد الهدوء النسبي، وتحسنت خلاله معظم المؤشرات الكلية، وتحسن المناخ الاستثماري نسبياً.
- **إعادة الانتشار وإخلاء المستوطنات من قطاع غزة 2005:** أقدمت إسرائيل على سحب جنودها وتفكيك مستوطناتها من قطاع غزة بشكل أحادي وبدون التنسيق مع السلطة الفلسطينية. نتيجة الانسحاب، حدث تواصل جغرافي كامل بين مدن القطاع، وأتاح المجال لاستغلال الأراضي التي انسحبت منها قوات الاحتلال والمستوطنين والتي تشكل نحو 10% من مساحة القطاع. وبدت الظروف المعيشية والحركة التجارية أفضل حالاً في قطاع غزة.
- **انتخابات التشريعي 2006:** شاركت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وشكلت أول حكومة. وكرد فعل على نتائج الانتخابات، ورفض حماس لشروط اللجنة الرباعية، شهدت الأراضي الفلسطينية حصاراً تجارياً ومالياً إسرائيلياً ودولياً مشدداً. الأمر الذي انعكس في تعثر دفع رواتب الموظفين العموميين، وتأثر الإنفاق الحكومي التطويري والتشغيلي وفي المجالات الاجتماعية.
- **الانقسام الداخلي وتداعياته 2007:** استولت "حماس" على السلطة في قطاع غزة بالقوة، وبدأ ما بات يُعرف بـ "الانقسام الداخلي". وخضعت الأراضي الفلسطينية منذ ذلك الوقت لإدارة حكومتين؛ واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. وترتبت على استمرار الانقسام تداعيات خطيرة طالت مختلف شؤون الحياة في المناطق الفلسطينية، وخلق وقائع جديدة على الأرض.
- **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009:** في الأيام الأخيرة من العام 2008، بدأت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة تسبب في تدمير المنشآت والممتلكات العامة والخاصة. وألحق هذا العدوان أضراراً اقتصادية وخراباً كبيراً في مرافق البنية التحتية، ناهيك عن الخسائر البشرية، وتأثرت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان بشكل ملحوظ.
- **ملف المصالحة والجهود الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة 2011، 2012:** شكل الحراك الدبلوماسي الفلسطيني في المحافل الدولية الحدث الأبرز، إضافة إلى توقيع اتفاق المصالحة بين طرفي الانقسام (فتح وحماس) في القاهرة. ورافق كل من الحدثين السابقين مواقف وتحركات وردود أفعال إقليمية ودولية أفضت إلى تشديد الحصار المالي المفروض على السلطة، وتهديدات بتجميد الدعم الموجه للموازنة، ووقف تحويل أموال المقاصة من إسرائيل، ووقف العمل في العديد من المشاريع الممولة من الخارج، والذي انعكس بدوره على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية.
- **العدوان الإسرائيلي الثاني على قطاع غزة 2012:** بعد عامين من الهدوء النسبي في الأراضي الفلسطينية، وتحقيق تقدم في مختلف المؤشرات الاقتصادية، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حرباً أخرى على قطاع غزة في تشرين ثاني 2012، ساهمت في تخفيض الاتجاه التصاعدي للنمو، وتراجعت العديد من المؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية.

الحسابات القومية

تطور الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ بعد إنشاء السلطة. فالناتج المحلي ارتفع في الأعوام الأولى بأكثر من 42%. وفي الأعوام التي تلت اندلاع الانتفاضة، وما رافقها من إجراءات إسرائيلية، تراجع الناتج المحلي بنسبة 30% حتى العام 2002. وعاد الاقتصاد الفلسطيني ليحقق معدلات نمو مرتفعة في ظل الهدوء النسبي الذي ساد المناطق الفلسطينية بدءاً من العام 2003 قبل أن تتأثر معظم المؤشرات الكلية في العام 2006 على إثر الحصار المالي الذي فرض على السلطة الفلسطينية.

بعد الانقسام الداخلي، تزايد الدعم الدولي للحكومة في الضفة الغربية، والبيئة الاستثمارية بدت أفضل في مناطق الضفة. وانعكس ذلك في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. في المقابل، تراوحت معدلات النمو في غزة بين انخفاض بسبب العدوان الإسرائيلي في العام 2009، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة جداً في العاميين اللاحقين بسبب البدء بمشاريع إعادة الإعمار في غزة.

طراً تحول كبير في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 1994، حيث بات الاقتصاد الفلسطيني أكثر نزوحاً نحو القطاعات الخدمية والإنشاءات، وذلك بالتأكيد كان على حساب القطاعات الإنتاجية ومساهماتها في الناتج المحلي. وشهد الاقتصاد الفلسطيني أيضاً تغيرات نوعية في تركيبة الناتج المحلي، وبرزت قطاعات إنتاجية جديدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات، والقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي. ومن الصناعات التي شهدت تطوراً أيضاً الصناعات الكيماوية والمنظفات، وخاصة صناعة الأدوية والصناعات الغذائية. في المقابل، تراجعت قطاعات أخرى تقليدية مثل الزراعة وبعض الصناعات الحرفية وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الملابس والمنسوجات.

الاقتصاد الخارجي

شهدت العلاقة التجارية لفلسطين بالعالم الخارجي تغيرات كمية ونوعية هيكلية خلال العقد الماضي. وعقدت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف تسهيل التجارة والحصول على امتيازات لنفاذ المنتجات المحلية للأسواق العالمية، إلا أن الواقع يشير إلى عدم الاستفادة بشكل كبير من تلك الاتفاقيات. وتأثر التبادل التجاري بمحددات أخرى مرتبطة أساساً باستمرار تحكم إسرائيل بالمعابر وتطبيق الغلاف الجمركي الموحد مع إسرائيل.

بالمحصلة، تطورت أحجام التبادل التجاري بشكل ملحوظ، حيث تضاعف حجم الواردات الفلسطينية من الخارج خلال الفترة 1996-2012، وارتفع حجم الصادرات الفلسطينية بنسبة 118% خلال نفس الفترة. وبالنتيجة ارتفعت قيمة العجز التجاري، والذي بلغ بنهاية العام 2012 نحو 3,479 مليون دولار.

كذلك طرأت تحولات مهمة فيما يتعلق بالأسواق الرئيسية للمنتجات الفلسطينية، وظلت إسرائيل الوجهة الأولى لتلك المنتجات قبل وبعد اتفاق أوسلو وحتى اللحظة رغم انخفاض حصتها من 94% إلى 86%، وكان انخفاض نسبة الصادرات إلى إسرائيل لصالح المجموعات الدولية الأخرى كالدول العربية والأوروبية ودول أمريكا الشمالية. أما في جانب الواردات، فانخفضت حصة إسرائيل بشكل ملموس لتصل إلى أدنى مستوى لها في العام 2007، ودخلت منتجات من أسواق جديدة، مثل الواردات من الصين والدول العربية والأوروبية والآسيوية.

تظهر البيانات أن حساب الدخل سجل فائضاً طوال السنوات السابقة بفضل تحويلات العاملين في إسرائيل. إلا أن قيمة هذا الفائض تأثرت بالطبع بأعداد العاملين والظروف السياسية في المناطق الفلسطينية.

حققت التحويلات الرأسمالية فائضاً نتيجة ارتباطها بتحويلات الدول المانحة ودعمهم للمشاريع التطويرية في الأراضي الفلسطينية. وتأثر الحساب المالي بالأوضاع السياسية والاقتصادية والمناخ الاستثماري السائد في المناطق الفلسطينية، حيث

شهد العامان 2001 و 2002 هروباً كبيراً للاستثمارات من فلسطين إلى الخارج، بينما شهدت الفترة (2009-2012) ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الاستثمار الخارجي في المناطق الفلسطينية في ظل الهدوء النسبي وتحسن البيئة الاستثمارية.

سوق العمل

ارتفعت حصة القطاع العام بشكل كبير في استيعاب الأيدي العاملة بعد إنشاء المؤسسات المدنية والعسكرية للسلطة واستيعابها لعدد كبير من الموظفين العموميين. في المقابل، تراجعت أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات بعد العام 2000، كما تراجعت حصة القطاع الخاص في التوظيف في العاملين اللاحقين للانتفاضة، بسبب تأثر المنشآت بالأوضاع الاقتصادية وتراجع مستوى إنتاجها. بالنتيجة، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ لتصل إلى أكثر من 31% في العام 2002، قبل أن تنخفض تدريجياً في الأعوام اللاحقة لتستقر عند مستوى 23% في العام 2012.

المالية العامة

تقسم المراحل المالية التي مرت بها السلطة الفلسطينية خلال العقدين الماضيين إلى خمس مراحل أساسية:

- ✧ المرحلة الأولى (1994-1999)، حيث كان الإنفاق الجاري يمول بشكل أساسي من الإيرادات المحلية مع انخفاض مستمر في عجز الموازنة الجارية ووجود فائض في موازنة 1998 و 1999.
- ✧ المرحلة الثانية (2000-2002)، أدى استيعاب جزء كبير من فائض العمالة والعاطلين عن العمل في القطاع الحكومي إلى ارتفاع فاتورة الرواتب والإنفاق الجاري مع تراجع (أو ثبات نسبي) في جانب الإيرادات. وهنا بدأت المشاكل المرتبطة بالعجز المزمن في موازنة السلطة، وامتد الأمر ليشمل ديناً داخلياً وخارجياً.
- ✧ المرحلة الثالثة (2003-2005)، واصلت نفقات السلطة الفلسطينية الارتفاع بسبب تطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية وارتفاع عدد الموظفين إلى 146 ألف.
- ✧ المرحلة الرابعة (2006-2007)، توقفت إسرائيل عن تحويلات إيرادات المقاصة، بالإضافة إلى توقف العديد من الدول المانحة عن تقديم أي مساعدات مالية للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس. وعجزت السلطة عن دفع رواتب الموظفين العموميين لفترات طويلة.
- ✧ المرحلة الخامسة (2008-2012)، شهدت هذه المرحلة تأثيرات الانقسام الداخلي، وحصلت تغييرات كبيرة على هيكل الموازنة ومصادر التمويل. ورغم زيادة الدعم الخارجي للموازنة، إلا أن مساهمة غزة في تمويل الموازنة تراجعت نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية في غزة، وتراجع إيرادات المقاصة. وظلت المشكلة الأساسية المتمثلة بالعجز الجاري والديون الداخلية والخارجية بدون حلول.

المساعدات الدولية

شكلت المساعدات الدولية للفلسطينيين عنصراً مهماً في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية. ومرت المساعدات الدولية بمراحل وتطورات عديدة ارتبطت بالتطورات السياسية. وبشكل عام، بلغت حجم إجمالي المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في الفترة (1994-2000) حوالي 3,316.7 مليون دولار، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 500 مليون دولار. وتم توجيه معظم الدعم في تلك الفترة إلى أربعة قطاعات رئيسية (البنية التحتية، القطاعات الإنتاجية، المجالات الاجتماعية، بناء المؤسسات).

بعد العام 2000، طرأت تغييرات مهمة على حجم وتوزيع المساعدات ومصادرها واستخداماتها. فقد ارتفع المتوسط السنوي للمساعدات لنحو مليار دولار. وتم لأول مرة توجيه جزء من المساعدات الدولية لدعم الخزينة العامة ودفع الرواتب. واستمر الاتجاه التصاعدي في دعم الموازنة بمرور الوقت، حيث ارتفع من 510 مليون دولار في العام 2000 ليصل ذروته في العام 2008 عند مستوى 1,763 مليون دولار، قبل أن يتراجع تدريجياً في الأعوام اللاحقة ويستقر عند 932 مليون دولار بنهاية العام 2012. كما تزايد الدعم الموجه للأغراض الإغاثية على حساب الدعم الموجه للمشاريع التطويرية.

ملخص لمدخلات المعقبيين

السيد محمد نافذ الحرباوي:

بدأ السيد الحرباوي بتقديم نظرة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني قبل العام 1994. وأشار إلى النهج الإسرائيلي بإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي. وتجلّى ذلك من خلال:

- ✧ تدفق العمال الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلي مما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي الفلسطيني، وتأثر الصناعة بسبب ارتفاع الأجور والمنافسة غير العادلة، كما تأثر نشاط المقاولات بالمنافسة غير المتكافئة مع نظيره الإسرائيلي.
- ✧ عدم منح رخص لإقامة مصانع أو تطويرها.
- ✧ انخفاض قدرة الصناعات القائمة على المنافسة مع الصناعات الإسرائيلية، مما أدى إلى غلق العديد من المصانع.
- ✧ تسويق الأماكن السياحية الفلسطينية باعتبارها إسرائيلية.
- ✧ غاب قطاع مهم وهو القطاع المصرفي، واقتصرت أعمال البنوك الإسرائيلية العاملة في المناطق الفلسطينية على صرف الرواتب وتحصيل الشيكات دون تقديم أي تمويل من خلال القروض للفلسطينيين.
- ✧ منع البناء خارج حدود البلديات. والتوسع في الأنشطة الاستيطانية.

بعد انطلاق العملية السياسية في العام 1991، أخذ القطاع الخاص دوراً أكبر في العملية التنموية. وتركز اهتمامه على المحاور التالية:

- ✧ العمل على إيجاد بيئة استثمارية مناسبة: وحصل ذلك من خلال تكوين الأجسام التمثيلية للقطاع الخاص كالاتحادات التخصصية ومنتديات رجال الأعمال.
- ✧ التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي: توجه القطاع الخاص للاستثمار في مختلف المجالات: مثل المصارف، شركات التأمين، الصناعة، التجارة، المشاريع السياحية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونجح إلى حد ما في فك التبعية للاقتصاد الإسرائيلي في بعض المجالات.
- ✧ التواصل مع العالم العربي والدولي: بدأ القطاع الخاص بالنفاذ إلى العالم الخارجي عبر المشاركة في المعارض والمؤتمرات والبحث عن أسواق جديدة. ويعتبر برتوكول باريس مقيداً رئيسياً لقدرة الاقتصاد الفلسطيني للاندماج مع الأسواق العربية والعالمية، إضافة إلى وجود خلل في الاتفاقيات التجارية تضعف فرص الاستفادة منها، واستمرار تحكم إسرائيل في العابر البرية والبحرية مع العالم الخارجي.

من وجهة نظر القطاع الخاص الفلسطيني، إن أي عملية تنمية حقيقية في فلسطين هي بحاجة إلى خطة تنموية شاملة تشارك فيها كل الأطراف (السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص)، إضافة إلى إزالة القيود الإسرائيلية. وفيما يلي النقاط الواجب توفيرها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في فلسطين، مع الافتراض بعدم إمكانية التوصل لحل شامل ونهائي مع إسرائيل في القريب العاجل:

أولاً: البنية التحتية

- ✧ الطرق الرابطة بين المدن: تطوير الطرق الحالية وشق طرق جديدة لتسهيل حركة الأفراد والبضائع، وخصوصاً طريق سريع يربط الشمال بالجنوب.
- ✧ المناطق الصناعية المتخصصة: إقامة مناطق صناعية خارج المدن مع تأمين كافة الخدمات اللازمة لإقامة صناعات فلسطينية قادرة على سد حاجة السوق المحلي والمساهمة في خفض نسبة البطالة.
- ✧ السياحة والآثار: تأهيل كافة المرافق والمواقع الأثرية في فلسطين وتأمين كافة الخدمات اللازمة للسياحة في محيطها.

- ✧ الكهرباء: إقامة محطات توليد كهرباء للاستغناء التدريجي عن استيراد الطاقة في إسرائيل.
- ✧ المياه: إقامة مشاريع لاستخراج المياه من باطن الأرض لسد حاجة الفلسطينيين من الاستهلاك العادي وللزراعة والصناعة التي تعاني من قلة المياه.
- ✧ المطار والميناء: إقامة مطار وميناء للتخلص من السيطرة الإسرائيلية على المعابر.

ثانياً: الصناعات والمواد الإستراتيجية

- ✧ الاسمنت: إقامة مصنع لإنتاج الاسمنت، وذلك بالشراكة بين صندوق الاستثمار الفلسطيني والقطاع الخاص.
- ✧ الحديد: إقامة مصنع لإنتاج الحديد الخاص بالبناء، بالشراكة بين صندوق الاستثمار والقطاع الخاص الفلسطيني.
- ✧ الحبوب: إقامة مخازن (صوامع) مركزية للقمح وكافة أنواع الحبوب، وذلك لعمل مخزون استراتيجي من هذه السلع.

ثالثاً: النقل العام

- ✧ تأسيس وتشغيل شركات نقل عام تربط كافة المدن والقرى الفلسطينية لتسهيل عملية التنقل بين تلك المدن والقرى.

رابعاً: القوانين والأنظمة

- ✧ بالرغم من وجود العديد من هذه القوانين والأنظمة النازمة للاقتصاد في فلسطين لا يزال هنالك بعض القوانين بحاجة إلى المصادقة عليها، والبعض الآخر بحاجة إلى مراجعة تمهيداً للتعديل ومنها علي سبيل المثال لا الحصر: قانون الشركات - ضريبة الدخل - العمل - الملكية الفكرية والعلامات التجارية - التقاعد لعمال ومستخدمي القطاع الخاص - التجارة - الرهن العقاري.

خامساً: الخدمات

- ✧ تحتل فلسطين المرتبة 132 في التصنيف العالمي في Doing Business In Palestine، وهذا شيء يعيق عملية التطوير والتنمية، ويتطلب مشاركة وجهود من كافة الأطراف لتحسين عملية الحصول على خدمات.

سادساً: الأمن والقضاء

- ✧ في السنوات الخمس الأخيرة حصل تقدم ملموس في هذا المجال، الا انه لا يزال هناك الكثير من الواجب عمله في هذين الملفين المهمين لتحسين بيئة الأعمال في فلسطين.

ختم السيد الحرباوي مداخلته بالتذكير بأن الفرصة لا تزال سانحة للعمل وتحسين الأداء من جميع الأطراف، ولكن يتطلب ذلك إرادة قوية وقرار سياسي. وأن المجال للإصلاح ما زال قائماً مع ضرورة وجود حوار شامل بين كافة أطراف المجتمع الفلسطيني من جهة وبين السلطة الوطنية الفلسطينية للتوافق على خطة تنموية شاملة يتحمل كل طرف فيها مسؤولياته للنهوض باقتصادنا الوطني وتحقيق تطور حقيقي على كافة مناحي الحياة للفرد الفلسطيني: اقتصاد، تعليم، صحة، رياضة.

ملخص مداخلة السيد محسن أبو رمضان:

هدفت الورقة إلى استعراض مسار الحالة الاقتصادية في قطاع غزة منذ عام 93 إلى الآن. وتنقسم الفترة الماضية حسب الورقة إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى (1994-2000):

استطاعت إسرائيل استغلال بعض المقومات المتوفرة بالقطاع مثل الطبقة العاملة رخيصة الثمن وغياب بنية إنتاجية مستقلة على المستويين الزراعي والصناعي وارتباط وتداخل الاقتصاد بالقطاع مع الشركات الإسرائيلية أو عبرها بالعلاقة مع بعض

الشركات العالمية، خاصة في ظل السياسة التي اتبعتها إسرائيل قبل عام 94 والمبنيّة على التبعية والاستلاب وتعطيل ديناميات التنمية الإنتاجية. وتجلّى الاستغلال الإسرائيلي للموارد الفلسطينية بتعميق التشابك التجاري بين الجانبين وتقييد انفتاح الاقتصاد الفلسطيني في غزة على العالم الخارجي. كما استغلت إسرائيل الطبقة العاملة رخيصة الثمن بالقطاع والماهرة نسبياً في تعزيز سياسة التعاقد من الباطن. ووجهت الاقتصاد الزراعي في غزة نحو المنتجات التصديرية كالتوت الأرضي والزهور وبعض الزراعات المفيدة للتصدير مثل الأعشاب الطبية، وكان ذلك بالطبع على حساب منتجات تقليدية أخرى مثل الحمضيات.

لقد أثرت سياسة التعاقد من الباطن في بعض الصناعات كالنسيج والخياطة حيث انتشرت عشرات المصانع العاملة في هذا المجال إلى جانب تشغيل المنطقة الصناعية في إيرز. ومنعت إسرائيل أي شركة تصدير فلسطينية من القيام بتصدير المحاصيل الزراعية أو المنتجات الخاصة بالأخشاب والأثاث والملابس مباشرة إلى أوروبا، وأخضعت هذا الموضوع للإجراءات الإدارية والبيروقراطية وربطته بالتعاقد مع وسيط إسرائيلي رغم الإعلان الشكلي عن إمكانية قيام الفلسطيني بالتصدير أو الاستيراد مباشرة عبر كود جمركي فلسطيني.

لعبت العديد من العوامل في تحقيق بعض التقدم في اقتصاد القطاع أبرزها المعونة الدولية وقيام السلطة بتشغيل الآلاف في أجهزتها وهياكلها وبنائها الداخلي إلى جانب بعض الإجراءات "التسهيلية" النسبية التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال والتي أدت إلى تفعيل عملية التبادل التجاري عبر التصدير والاستيراد عبر وسطاء إسرائيليين. وظلت التجارة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبين غزة والجانب المصري في حدودها الدنيا.

ساهم الانتعاش النسبي في الأوضاع الاقتصادية في تحسين جباية الضرائب وزيادة الموارد المحلية. وتحسنت بالتالي المؤشرات الاقتصادية الأخرى كمستويات البطالة والفقر. مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الزيادة في النمو لم تكن ناتجة عن زيادة ملموسة بالقطاعات الإنتاجية باستثناء قطاع الإنشاءات والبناء الذي ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي وفي التشغيل.

المرحلة الثانية (2000-2004):

بعد اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000، اتخذت إسرائيل سلسلة من الإجراءات العقابية أثرت بصورة كبيرة على الحالة الاقتصادية بالقطاع. فقد قامت "بتقييد" حركة البضائع والأفراد من غزة لإسرائيل، ووضعت قيود على عملية التبادل التجاري بين غزة والعالم الخارجي. كما قامت بتقليص عدد العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل إلى الحد الأدنى.

نفذت إسرائيل سياسة ممنهجة في تدمير الاقتصاد الغزي من خلال تجريف المزارعات، وعمليات القصف التي طالت عشرات المصانع والورش، والتضييق على الصيادين بالصيد. ورغم ذلك، أبقت إسرائيل على العمال الفلسطينيين في منطقة إيرز الصناعية، وكذلك على أنشطة التعاقد من الباطن وخاصة تجاه صناعة الملابس واستغلال المحاصيل الزراعية وخاصة التوت الأرضي والزهور، بما يخدم المصالح الإسرائيلية.

أدت هذه الممارسات إلى ترسيخ قطاع غزة كسوق استهلاكية، إلى جانب تحويله إلى حالة إغاثية إنسانية. وساعد في تعزيز ذلك التركيز المانحين على البرامج الإنسانية والإغاثية بدلاً من مشاريع البنية التحتية ومعالجة المياه أو المشاريع بالمجالات الزراعية والصناعية. كما نتج عن تلك الفترة تراجع حاد في مساهمات كل من الزراعة والصناعة في الناتج القومي الإجمالي، كما ارتفعت معدلات الفقر والبطالة بصورة كبيرة.

المرحلة الثانية (2005-2006):

شكل عام 2005 عاماً مفصلياً في تأثيراته السياسية والاقتصادية في قطاع غزة حيث قامت إسرائيل بتنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب في منتصف عام 2005، ولكن أبقت سيطرتها على المعابر والحدود بصورة محكمة الأمر الذي فاقم من معاناة

الفلسطينيين من أبناء القطاع باستثناء بعض التسهيلات التي حصلت نسبياً على معبر رفح والتي ساهمت في تعزيز نشاط رجال الأعمال بالتحرك وبالارتباط مع البلدان العربية والأجنبية، إلا أن الإطار العام للاقتصاد بالقطاع بقي كما هو من حيث التبعية وضعف القطاعات الإنتاجية، واستمرار البرامج الإغاثية والخدمية على حساب التنمية.

تعزز الطابع الاستهلاكي لسوق غزة، عبر استقدام البضائع الصينية والتركية منخفضة الثمن، الأمر الذي أضر بالمنتج المحلي. ولم يطرأ تحسن يذكر على مستوى معيشة المواطنين، حيث استمرت معدلات الفقر والبطالة مرتفعين. ومن بين أهداف خطة الفصل أحادية الجانب تعزيز عملية الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، وترك القطاع لخيارته الفردية. وتحقق هذا الهدف إلى حد كبير عبر زيادة حجم الاستيراد من مصر وخاصة عبر الأنفاق التي كانت محدودة في تلك الفترة ولكنها كانت تزايد، كلما تعقدت إجراءات إسرائيل المقيدة لحرية الحركة للبضائع والأفراد على المعابر.

لقد كان للحصار الذي فرضته الرباعية الدولية على قطاع غزة على اثر نتائج الانتخابات النيابية العامة والتي تمت في 25/يناير/2006 بسبب الشروط التي وضعتها للاعتراف بالحكومة الفلسطينية التي رفضتها حكومة حماس، الأمر الذي أدى إلى تداعيات اقتصادية شديدة الخطورة على البنية الاقتصادية في القطاع من حيث تعطل عشرات المشاريع التي كان مزعم تنفيذها من قبل المنظمات الممولة والمانحة بعد الحصار الذي فرضته هذه الدول. بالنتيجة استمر ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتعطل أية آفاق لمشاريع اقتصادية وإنتاجية.

ساهمت عوامل عديدة بعدم انهيار الحالة الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، حيث استمرت السلطة الفلسطينية عبر أموال المانحين في تقديم الرواتب والمساعدات لعشرات آلاف من الأفراد، ونفدت وكالات الإغاثة الدولية العديد من برامج الإغاثة وفي مقدمتها الأونروا، كما نشطت حركة استيراد البضائع المصرية عبر الأنفاق.

يمكن القول أن عامي 2005 -2006 كانا الأكثر سوءاً في مسار عملية التنمية الاقتصادية، حيث تضررت شرائح عديدة من رجال الأعمال بقطاعاتهم المختلفة: المقاولات والبناء والبنية التحتية والتصدير والاستيراد، وتعطلت العديد من المشاريع الزراعية، وكذلك الصناعية بحيث أصبح القطاع بحالة ومراجعة على المستوى الاقتصادي عبر تراجع معدلات النمو وازدياد معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر.

المرحلة الثالثة (2007-2013):

لعبت في تلك الفترة العديد من العوامل التي أثرت في بنية اقتصاد قطاع غزة صعوداً وهبوطاً، كان من أبرزها الحصار والانقسام الذي أدى لتعزيز فصل غزة عن الضفة، وأصبح الاعتماد على الأنفاق أكبر، حيث أصبح 70% من احتياجات السوق والمواطنين تتم عن طريق البضائع المصرية بواسطة الأنفاق والباقي عن طريق معبر كرم ابو سالم.

برزت شريحة جديدة من تجار الاتفاق، حيث أشارت بعض التقارير إلى ظهور أكثر من 600 ملياردير بالقطاع جراء تجارة الأنفاق. وأبرزت هذه الظاهرة مدى التداخل بين الحكم والاقتصاد وبروز ظاهرة الاقتصاد الخفي، وعدم خضوع العديد من السلع للرقابة الخاصة بتاريخ الصلاحية وبنوعية السلعة. لكن يوجد للأنفاق بعض النقاط الايجابية بها يمكن تلخيصها بأنها عالجت ولو جزئياً تداعيات الحصار على الحياة المعيشية والاقتصادية، كما أن رخص ثمن السلع المصرية بالمقارنة مع الإسرائيلية أو الأجنبية ساهم في تخفيض معاناة نسبة كبيرة من أبناء القطاع.

أدى العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008 إلى خسائر كبيرة قدرت بنحو 1.8 مليار دولار، وتم إغلاق غالبية المصانع العاملة في غزة، وتراجع عدد العاملين في الصناعة والزراعة بشكل ملحوظ. كما تجمدت حركة الإنشاءات والمباني وتوقفت مشاريع البنية التحتية. وتزايد الدعم الدولي المقدم في المجال الإغاثي بعكس احتياجات وأولويات المجتمع بل باتجاه ساهم بتحويل القطاع إلى حالة إنسانية وليس تنمية إنتاجية.

من جهة أخرى، أثر الانقسام أيضاً، من حيث غياب الخطط الاقتصادية والتنموية، وأصبح هناك جهازين للقضاء، الأمر الذي أدى إلى بلورة بنيتين سياسيتين " قانونيتين " مختلفتين عن بعضها البعض بما ساهم في مخاطر تحويل الانقسام إلى انفصال استراتيجي عبر بنيتين اقتصاديتين واجتماعيتين وثقافيتين مختلفتين عن بعضهما البعض. وبدأت الحكومة التي تديرها حركة حماس في قطاع غزة بصياغة الخطط الرامية إلى إقامة منطقة تجارية حرة وصناعية في مدينة رفح على الحدود المشتركة المصرية والفلسطينية، وتعززت الفكرة بعد صعود حركة الإخوان المسلمين إلى سدة السلطة في مصر. وفي محاولة منها للتعامل مع الحصار، أقدمت الحكومة في غزة على ترخيص بنكين وشركة تأمين للعمل في غزة. في المقابل، تبنت حكومة حماس في غزة سياسة قائمة على إحلال الواردات والاستعانة بالمنتج المحلي بديلاً للمنتجات المستوردة، مما ساهم في تطور بعض القطاعات وخاص الزراعي.

شهدت الأعوام منذ منتصف 2010 - حتى منتصف 2013 نمواً اقتصادياً واضحاً بسبب التطورات المرتبطة بالمنحة القطرية وما رافقها من تسهيل دخول مواد البناء والوقود بصورة مستدامة عبر الأنفاق. إلى جانب قيام الأونروا وبعض المنظمات الدولية بإدخال مواد البناء لتنفيذ بعض المشاريع المحددة بالقطاع مثل بناء المدارس والمستشفيات أو الشقق السكنية. واستمرت عملية النمو الاقتصادي رغم عدوان نوفمبر 2012 والذي ألحق الخسائر العديدة بالقطاعات الإنتاجية والإنشائية المختلفة بسبب استمرار انسياب البضائع ومواد البناء التي ساهمت في فتح فرص العمل وتنشيط الدورة الاقتصادية بالقطاع.

النمو والتنمية:

رغم التحسن في بعض المؤشرات في غزة، وتفوقها في بعض الأحيان عن الضفة، إلا أن ذلك لا يعكس تحسناً ملحوظاً في مستوى المعيشة، حيث استمرت معدلات الفقر والبطالة بالارتفاع. وبرزت بالتالي أسئلة تتعلق بالقدرة على تحقيق تنمية مستدامة وليس نمواً ظرفياً، والقدرة على تمكين الفقراء وضمان نقلهم من الإغاثة إلى التنمية، وضمان تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. تجدر الإشارة إلى أن كلا الحكومتين يشتركان في طريقة توزيع الموازنة العامة على القطاعات المختلفة، حيث تخصص الموازنة نسبة كبيرة لقطاع الأمن، في حين تبقى حصة القطاعات الإنتاجية في حدودها الدنيا.

الأزمة الراهنة:

بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر في 30 آب 2013، أغلقت السلطات المصرية نحو 90% منها، كما أقيمت إسرائيل على حصارها البري والبحري للقطاع، وتحظر إسرائيل استغلال الفلسطينيين للمنطقة الشرقية من قطاع غزة (25 ألف دونم)، ولا يسمح للصيادين بالصيد إلا لمساحة 3 أميال بحرية. وانعكس ذلك على كافة مناحي الحياة ليس فقط بالمجال الاقتصادي، حيث تراجع مستوى تدفق مستلزمات الإنتاج والوقود، الأمر الذي أدى إلى وقف المشاريع الصناعية والزراعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

- ✧ إن استعراض الحالة الاقتصادية لقطاع غزة صعوداً وهبوطاً منذ عشرين عاماً أي بعد توقيع اتفاق أوسلو يشير إلى أهمية الربط بين الاقتصاد والسياسة فلا يمكن تحقيق التنمية والانتعاش في ظل استمرار الاحتلال.
- ✧ يرتبط النمو الاقتصادي بتدفق المساعدات، وتحسن عملية الجباية الداخلية، والبدء بمشاريع إعادة الإعمار ذات البعد السياسي. لكن هذا النمو لم يستند إلى قاعدة إنتاجية قوية أو تطور بأساليب الإنتاج.
- ✧ إن إدارة الاقتصاد في غزة يترجم إدارة مركزية تتداخل بها عناصر السياسة بالمال، بما قلص من مساحة المنافسة الحرة، وساهم في خلق شريحة جديدة من رجال الأعمال حلت محل الشريحة القديمة التقليدية.
- ✧ إن المخرج الاقتصادي لقطاع غزة يكمن في إعادة ربطه مع الضفة الغربية، وإعادة صياغة الخطط الرامية إلى تعزيز الروابط الاقتصادية المشتركة بالمجالات الصناعية والزراعية والتجارية مع الضفة الغربية، والاستفادة من الميزة النسبية لاقتصاد غزة وتوفير منفذ بحري وموارد طبيعية كالغاز وموارد بشرية مؤهلة.

✦ التجربة الفلسطينية في المجال الاقتصادي بحاجة إلى إعادة تقييم في إطار نهج اقتصادي وتنموي مختلف. ولا يمكن بأي حال تحقيق التنمية في ظل سيطرة إسرائيل على مساحات واسعة من الأرض عبر الاستيطان والجدار والسيطرة على الأغوار وأحواض المياه وسياسة الحواجز والاستمرار في حصار قطاع غزة.

ملخص مداخلة السيد ماهر المصري:

بدأ السيد ماهر المصري مداخلته بالحديث عن التاريخ البعيد للاقتصاد الفلسطيني وصولاً للحاضر وذلك لمعرفة التغيرات التي طرأت بعد اتفاقية أوسلو عن ما سبقها. ووضح بأنه لن يركز على تحليل الاتفاقية وثغراتها بحد ذاتها، بل على التغيرات التي حدثت بعد عام 1993. إذ عند دخول السلطة الوطنية دخلت أعداد كبيرة من الفلسطينيين وتدفق رأسمال فلسطيني كبير من الخارج كان له دور كبير في إنشاء العديد من المنشآت الصناعية والخدمية وفي تغيير الحياة الاقتصادية بظهور صناعات وخدمات جديدة وزيادة القدرة على استيعاب العمالة.

تمكنت الدول المانحة من الاستفادة من اختلاف وجهات النظر الاقتصادية، فمن عام 1995 إلى 1998 كانت مساعدات الدول المانحة هي العنصر الأساسي المطور للبنية التحتية وذلك بحسب أولوياتها في حين كان دور السلطة الوطنية محدوداً في توجيه هذه المعونات والمنح نحو مشاريع ذات أولوية. وفي المقابل، ازداد لاحقاً دور السلطة الوطنية في توجيه هذه المنح بناءً على أولوياتها، ففي عام 1999 وفي أول ثلاث أرباع من عام 2000 حقق الاقتصاد الفلسطيني نمو وتنمية واستوعب القطاع الخاص عدداً أكبر من الذي استوعبه القطاع العام وكان هناك نمو في القطاع الصناعي في حين تراجع القطاع الزراعي من ناحية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في العمالة، وكان هناك تقدم في القطاع الخدمي وبداية في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ولكن بعد عام 2000 تراجعت مساهمة الصناعة والزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في حين تقدم قطاع تكنولوجيا المعلومات والبناء بشكل جزئي والخدمات بشكل كبير.

إن السياسة المتبعة كانت عنصراً أساسياً في توجيه النمو الاقتصادي. فقد حافظ الاقتصاد الفلسطيني خلال العشرين سنة الماضية على بقاء الفلسطينيين بأرضهم بعض النظر عن التراجع في بعض المؤشرات، وأكد على ضرورة أن تتضافر الجهود السياسية والاقتصادية على بقاء الفلسطينيين بأرضهم سواء بالصفة الغربية أو في قطاع غزة.

قبل فرض الحصار عام 2001، كان التركيز الاقتصادي في المدن الرئيسية وكان الريف يتجه إليها للتجارة والخدمات، ولكن بعد الحصار اضطرت التجمعات الريفية إلى تأسيس خدمات لمواطنيها، وأصبح بما يسمى بالمدن الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح هناك توسع مكاني للشعب الفلسطيني في مناطق ج وبهذا فإنه لم يهجرها بل ثبت فيها.

أشار المصري إلى أنه على أصحاب القرار وقيادات القطاع الخاص النظر في المفاصل الرئيسية في بروتوكول باريس والإصرار عليها من خلال الدول الغربية والعربية خصوصاً فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير والموانئ ومناطق ج. ويجب التركيز على القطاعات المهملة منخفضة العائدات كقطاع الزراعة وعلى مناطق ج والتركيز على موضوع الصمود الاقتصادي وأولويات الصمود الاقتصادي التي تختلف عن أولويات التنمية الاقتصادية.

ملخص النقاش

مأمون أبو شهلا

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العشرين عاماً الماضية تغيرات كبيرة صعوداً وهبوطاً وتأثر بالتدفق المالي وعمليات الخنق التجاري المتمثل بالعديد من السياسات من قبل إسرائيل، حيث شهدت الست سنوات الأولى تطورات في الحياة الاقتصادية في العديد من النواحي في حين تزايد الضغط الإسرائيلي وإيقاف تحويل إيرادات المقاصة ومنع العمال الفلسطينية عن الأسواق الإسرائيلية والتغييرات الهيكلية في حجم وبنية المساعدات الدولية بعد الانتفاضة الثانية، الأمر الذي رفع من وتيرة توظيف

الموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية فارتفعت التكاليف وازداد العجز في الميزانية العامة. وفي العام 2007، جاء الانقسام الفلسطيني ومن بعده حصار غزة وبدأت تجارة الأنفاق، الأمر الذي عمل على تشويه الاقتصاد الفلسطيني.

أشار إلى العوامل الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني في اتفاقية أوسلو هي المعابر والجمارك والعملة والبنوك والمقاصة والصادرات وسوق العمل وحجب أموال فلسطينيي الخارج. وبين بعض التطورات الأساسية التي شكلت ملامح الاقتصاد الحالي التي تتمثل بالبطالة والمقنعة وزيادة الواردات والتحول إلى مجتمع استهلاكي وزيادة الميل الحدي للاستهلاك وضعف الإنتاج الزراعي والصناعي. واختتم السيد مأمون مداخلته بتقديم بعض الحلول لهذه المشكلة تمثلت بفتح التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين فلسطين والدول المجاورة، وتخفيض القيود الإسرائيلية على النقل، وفتح المعابر بين فلسطين والأردن ومصر بعيداً عن تدخل السلطات الإسرائيلية.

د. رسلان محمد

أشار إلى الارتفاع الكبير في العجز في الميزان التجاري وارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية وتساءل رسلان عن ما مدى جاهزية الجانب الفلسطيني على مواجهة المحاور التي تتادي بفك الارتباط مع إسرائيل أو فك أو تعديل اتفاقية بروتوكول باريس.

في إطار إجابته على التساؤل السابق، أشار السيد محمد حرباوي إلى أنه في الفترة السابقة تقدم قطاع الخدمات في حين تخلف قطاع الزراعة والصناعة في ظل العوائق والاتفاقيات الموجودة وعدم استخدام منطقة ج، وأشار إلى أن مفهوم البطالة ارتبط باتجاه الناس إلى الحياة السهلة والاستهلاك أكثر من الإنتاج، وبمفهوم البطالة المقنعة التي أثرت سلباً على تفكير الناس وهبطت عزيمتهم عن العمل.

وأضاف بأن المرحلة ما بعد أوسلو، تكوّن بها كينونة للاقتصاد الفلسطيني التي من الممكن أن تشكل الأساس للبناء عليها، وأشار إلى ضرورة حل موضوع مناطق ج للاستفادة منها في مجال الزراعة والصناعة والبنية التحتية لضمان تنمية الاقتصاد وبهدف التمسك بالأرض. وأكد على ضرورة وضع خطة واضحة للقطاع الخاص وللحكومة الفلسطينية في المجال الاقتصادي للقدرة على اغتنام الفرص مستقبلاً.

رجاء مسلم

بيّنت أن هناك تحاملاً كبيراً على اتفاقية أوسلو، ولكن عند النظر إلى الأوضاع الاقتصادية ما قبل وما بعد الاتفاقية، نلاحظ تغيير ملموس يصعب إنكاره في الأراضي الفلسطينية. وأضافت أنه بالرغم من الثغرات الموجودة في اتفاقية أوسلو إلا أنه لا يجب التحامل عليها بطريقة غير مدروسة. وأشارت إلى أن لها تحفظ على مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات البحوث لعدم وجود دور لها في تحريك سياسات الدولة، إذ لا يوجد لها تماس كبير ومباشر مع الحكومة.

محمد قرّش

بيّن السيد محمد قرّش أنه تم الحصاد قبل نضج الثمار في اتفاقية أوسلو الأمر الذي خلق العديد من المشاكل، إذ كان من المفترض أن يتم الوقوف على موضوع منطقة ب و ج، ولكن تم تجاوز العديد من الثغرات الموجودة في الاتفاقية على افتراض أنها تقتصر على خمس سنوات.

وضح السيد قرّش بأن الصمود الاقتصادي مهم ومطلوب ولكن يجب توزيع الأعباء بالتساوي. وأنهى مداخلته بأن بروتوكول باريس هو من أسوأ ما مر على الاقتصاد والسياسة الفلسطينية.

محسن أبو رمضان

ركز السيد محسن أبو رمضان على بعدين رئيسيين: أولاً: إمكانية إجراء تحسينات في إطار المنظومة الاقتصادية والسياسية القائمة التي تتعلق باتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس مثل التركيز على منطقة ج واعتماد النقل المباشر وإقامة مناطق صناعية حرة وإقامة تشريعات وسياسات مناسبة. ثانياً: كيفية تغيير المسار بما يتعلق بالصمود الاقتصادي وربطه مع المسار السياسي

الجديد، إذ يقترح أبو رمضان التفكير بشكل جاد خارج إطار منظومة اتفاق أوسلو من قبل الاقتصاديين والقطاع الخاص ومعاهد الأبحاث والخبراء لرسم خطة بديلة تشمل معايير معينة مثل صمود المزارعين في أراضيهم وإنشاء اقتصاد تعاوني وتشجيع المشاريع الصغيرة وغيرها.

د. فتحي سروجي

ركز على دور القطاع الزراعي، حيث أن القيمة المضافة الحقيقية للقطاع الزراعي تزداد من سنة لأخرى وذلك بالرغم من وجود معوقات كثيرة تتمثل في مصادرة الأراضي الزراعية لغايات الاستيطان، وحظر استيراد أنواع كثيرة من الأسمدة، وجدار الفصل العنصري، ومشاكل التسويق المحلي والخارجي. وأضاف بأنه كان هناك دور إيجابي للحصار على الأراضي الفلسطينية لرجوع السكان لزراعة أراضيهم.

أشار السيد سروجي إلى حصة القطاع الزراعي المنخفضة من الموازنة العامة، إذ تبلغ أقل من 1%، وبيّن أنه بالرغم من حصر أضرار الكوارث الطبيعية للمزارعين من العام 2008-2012 إلا أنه لم يتم تعويضها. وأنهى سروجي مداخلته بالإشارة إلى أنه في حالة حل هذه المعوقات فإن الدخل والصادرات والأمن الغذائي سيتحسن.

د. عطية مصلح

بيّن السيد عطية مصلح أن مسبب مشاكل اقتصادنا هو السلطة الإسرائيلية وسيطرتها على الآبار الارتوازية إضافة إلى أن معظم الزراعة الفلسطينية هي بعلية. وأشار إلى ضرورة رسم سياسات واستراتيجيات فعالة بحيث تضمن تثبيت الصمود الاقتصادي في ظل البطالة والفقر الموجودين وذلك عن طريق التركيز على مفاصل الاتفاقيات والتوسع في مناطق ج والتركيز على المشروعات الصغيرة و توجيهها نحو التصدير.

د. جميل ظاهر

أشار إلى أن المشكلة تكمن في مدى استعداد الجانب الفلسطيني للعمل في حال إلغاء بروتوكول باريس، إذ يحتاج ذلك إلى العديد من الاستعدادات من معرفة بالجمارك والمعايير والضرائب وتحديد نوعية العلاقة مع الجانب الإسرائيلي. وأكد على ضرورة البحث في خيارات الجانب الفلسطيني بحيث كيف من الممكن أن يستفيد من الاتفاقية أو الخروج منها بأقل الخسائر.

التوصيات الرئيسية:

خرجت جلسة الطاولة المستديرة بعدد من التوصيات أبرزها:

- ✧ الصمود الاقتصادي يتطلب زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية المهمة مثل القطاع الزراعي. وخاصة في مجال زيادة الدعم الحكومي لهذا القطاع من خلال الموازنة، والاهتمام بالاقتصاد التعاوني، والتسويق الزراعي.
- ✧ ينبغي العمل على تعديل بروتوكول باريس بما يتيح فتح المعابر مع مصر والأردن دون تدخل من السلطات الإسرائيلية، وإتمام جميع إجراءات التصدير داخل مناطق السلطة وليس عبر إسرائيل.
- ✧ الصمود والتنمية تتطلب توزيع الأعباء الاقتصادية على أفراد المجتمع بشكل عادل بالتوازي مع توزيع مكاسب التنمية.
- ✧ من الضروري دعم القطاع الخاص عبر إنشاء مناطق صناعية وتوفير بنية تحتية ملائمة.
- ✧ من المهم الضغط على الجانب الإسرائيلي لتسليم مناطق (ج) للفلسطينيين للاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في تلك المناطق من أجل زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين الجباية الضريبية للحكومة.
- ✧ التفكير بالخطط البديلة لتعزيز صمود المواطنين على أرضهم في ظل الشكوك المرتبطة بنجاح الجهود السياسية مع إسرائيل.
- ✧ التركيز على المشروعات الصغيرة من خلال دعمها وتوفير متطلبات صمودها وتحسين أدائها ونجاحها.
- ✧ تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالتنمية، والعمل بشكل متواز بين جميع المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الورقة الخلفية

عشرون عاماً على اتفاقية أوسلو...تقييم الأبعاد الاقتصادية"

الخلفية والمبررات

منذ عشرين عاماً توجت المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ- أوسلو لإقامة سلطة فلسطينية تتولى مسؤولياتها لإدارة أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وترتب على هذه الاتفاقية تداعيات كثيرة طالت مختلف مجالات الحياة في الضفة وغزة، وخلقت وقائع جديدة على الأرض ساهمت إلى حد بعيد في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني وتحديد هويته. ورغم التوقعات الكبيرة المصاحبة لاتفاق إعلان المبادئ، وتفاؤل مختلف الأطراف المشاركة في عقد هذا الاتفاق، إضافة للأطراف المؤيدة والداعمة التي بذلت جهوداً مهمة لإنجاح الاتفاق، إلا أن مجريات الأحداث على الأرض خالفت التوقعات على نحو كبير، ولم ترق لمستوى الطموحات.

شهدت العشرون عاماً الماضية تغيرات هامة على تركيبة الاقتصاد الفلسطيني. إذ طرأ نمو ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وارتفعت غالبية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الست الأولى بعد الاتفاق، قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ بعد العام 2000. وتغيرت تركيبة الناتج المحلي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه، وطرأت اختلافات ملحوظة على هوية الاقتصاد، حيث تحول إلى اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى. كما طرأت تغيرات هيكلية على سوق العمل من حيث القطاعات المشغلة والأنشطة الاقتصادية المستوعبة للعمالة والعمل في السوق الإسرائيلي.

ساهمت عوامل وأطراف عديدة في التأثير على مسار العملية السياسية وتحقيق، أو عدم تحقيق، الغاية التي انطلقت من أجلها والنتائج المرجوة منها، وخاصة في الجانب الاقتصادي. ومن غير المنصف تحميل كامل المسؤولية في ما آلت إليه الأوضاع لطرف دون الآخر، بالرغم من الدور الأكبر لممارسات الاحتلال الإسرائيلي في إبطاء الجهود السياسية والتنمية.

بعد مرور عشرين عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، وعلى إثر التطورات والأحداث الكثيرة والتذبذب الذي وسم المرحلة الانتقالية وأثرت على مختلف مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديداً في الجوانب الاقتصادية، بات من الضروري إجراء مراجعة شاملة وتقييم للمرحلة السابقة من مختلف الزوايا والأبعاد من أجل استخلاص العبر والدروس والبحث في الخيارات والإمكانيات المتاحة لمعالجة الاختلالات القائمة والنهوض بالواقع الفلسطيني.

يسعى معهد ماس عبر جلسة الطاولة المستديرة هذه إلى إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف أصحاب العلاقة للبحث في تداعيات العملية السياسية والعوامل الداخلية الأخرى المؤثرة على تطور الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية، ودراسة الخيارات المتاحة أمام أصحاب القرار والمهتمين على المستوى المحلي للتعامل مع هذه المسألة.

السياق العام: محطات مهمة

شهدت المناطق الفلسطينية تطورات وأحداث سياسية واقتصادية هامة خلال العشرين سنة الأخيرة. وقد أثرت هذه الأحداث على مختلف مناحي الحياة، وساهمت بشكل أو بآخر في تحديد هوية الاقتصاد الفلسطيني والتأثير على مركباته الأساسية. فيما يلي عرض مختصر لأهم المحطات والأحداث المؤثرة على مسار واتجاهات النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الإشارة إلى أدوار الجهات والمؤسسات المؤثرة في هذا المجال.

- توقيع اتفاق باريس الاقتصادي 1994:

يعتبر اتفاق باريس المرجع الرئيسي لتنظيم العلاقات الاقتصادية، بمختلف مجالاتها التجارية والمالية والنقدية وقضايا العمال، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ورغم الملاحظات العديدة المسجلة على الاتفاق وعلى الضرر الذي لحق

بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة استمرار العمل به، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق بنود ومواد الاتفاق وخرقه للعديد من هذه البنود، إلا أن هذا الاتفاق ظل طيلة 18 عاماً وحتى الآن هو الإطار الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

- توسيع نطاق صلاحيات السلطة في المناطق الفلسطينية 1995:

بدأ التنفيذ الفعلي لاتفاق إعلان المبادئ في العام 1995، حيث انضمت مناطق جديدة في الضفة الغربية، وخاصة في مراكز المدن والتجمعات السكانية للولاية الإدارية والأمنية للسلطة الفلسطينية. وبدأت السلطة تنفيذ سياساتها وبناء مؤسساتها التي شكلت اللجنة الأساسية للقطاع الحكومي. وعلى وجه الخصوص، ارتفعت أعداد العاملين في القطاع الحكومي، وبدأت أموال المانحين بالتدفق للمناطق الفلسطينية لدعم تأهيل البنية التحتية ودعم القطاعات الإنتاجية وبناء المؤسسات ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- انتخاب أول مجلس تشريعي 1996:

مارس أول برلمان فلسطيني منتخب دوره الرقابي والتشريعي منذ انتخابه في العام 1996. وأصدر مجموعة من القوانين الاقتصادية المحفزة على الاستثمار والمنظمة للشؤون الاقتصادية في المناطق الفلسطينية. ولكن نتيجة لتركز السلطات التنفيذية، وحصراً برئيس السلطة، وضعف تطبيق أسس النزاهة والحكم الرشيد في توجهات وأشطة القطاع الحكومي، انحسر دور المجلس التشريعي وصلاحياته في مجال الرقابة على الأداء المالي للسلطة، مما أضعف من دور الإنفاق الحكومي في معالجة الاختلالات التي شابته الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأولى لإنشاء السلطة. ونتيجة لاستمرار ضعف الأداء الحكومي، وعدم فعالية المجلس التشريعي للقيام بدوره الرقابي، صدرت تقارير عديدة حول سلبية الأداء الحكومي، وخاصة تقرير هيئة الرقابة في العام 1997، وتقرير "لجنة روكارد" في العام 1999. كما ظهر عمق الأزمة التي تعانيها الحكومة على إثر المطالبات العديدة بالإصلاح الاقتصادي، والتي توجت في العام 2003 بتعيين أول رئيس للوزراء وتطبيق إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة، الأمر الذي انعكس في تحسن الأداء المالي وانعكاسه على باقي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

- بدء سياسة الإغلاقات 1997:

استلم اليمين سدة الحكم في إسرائيل في العام 1997، وتزامن ذلك مع توتر الأوضاع الأمنية في المناطق الفلسطينية، حيث اندلعت في ذلك العام مواجهات مسلحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يعرف بهبة النفق. ورافق هذه التطورات الأمنية، تباطؤ في المسار السياسي. وفرضت سلطات الاحتلال خلال ذلك العام طوقاً أمنياً وإغلاقاً مشدداً على المناطق الفلسطينية. وتراجعت بموجب هذه السياسات أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتراجعت غالبية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

- اندلاع الانتفاضة 2000:

بعد نحو عامين (1998-1999) من الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته المناطق الفلسطينية، وإثر فشل جولة المفاوضات التي عقدت في كامب ديفيد، وزيارة شارون للحرم القدسي، اندلعت الانتفاضة في الربع الأخير من العام 2000. ومنذ ذلك الوقت، تأثرت مختلف شؤون الحياة في المناطق الفلسطينية، وخاصة في المجال الاقتصادي، وطرأت تطورات مهمة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت في رسم ملامح الاقتصادي الفلسطيني، وتحديد مؤشراتته للسنوات اللاحقة.

- اجتياح المدن في الضفة الغربية 2002:

بلغت الحملة الإسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية ذروتها في العام 2002، حيث قامت قوات الاحتلال باجتياح معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية في إطار ما سمي في حينه بعملية السور الوافي. ورافق هذه الحملة تصعيد إسرائيلي خطير عبر تدمير غالبية مرافق البنية التحتية والمقرات الأمنية والمؤسسات المدنية وفرض حظر للتجوال على المدن التي يتم اجتياحها. وقد تسببت هذه الاعتداءات، بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية، بتراجع غالبية المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية. وشهد ذلك العام البداية الفعلية للعمل في بناء جدار الضم والتوسع والذي كان له تداعيات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بمختلف جوانبه.

- **الإصلاح المالي والإداري والهدوء النسبي 2003، 2004:**

نتيجة لضغوط ومطالبات داخلية، مصحوبة بضغوط خارجية، شهد العام 2003 انطلاق عملية إصلاح طالت مختلف جوانب الحياة (السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية) في المناطق الفلسطينية. وبعد نحو ثلاث سنوات من التصعيد والتوتر الأمني وجمود العملية السياسية، ساد الهدوء النسبي، وتحسنت خلاله معظم المؤشرات الكلية، وتحسنت البيئة العامة والمناخ الاستثماري بشكل نسبي.

- **إعادة الانتشار وإخلاء المستوطنات من قطاع غزة 2005:**

أقدمت إسرائيل على سحب جنودها وتفكيك مستوطناتها من قطاع غزة بشكل أحادي وبدون التنسيق مع السلطة الفلسطينية. وتم التوقيع على اتفاقية لتنظيم حركة الأفراد على معبر رفح. وأسهم هذا الانسحاب في تحقيق تواصل جغرافي كامل بين مدن القطاع، وأتاح المجال لاستغلال الأراضي التي انسحبت منها قوات الاحتلال والمستوطنين والتي تشكل نحو 10% من مساحة القطاع. وبدت الظروف المعيشية والحركة التجارية أفضل حالاً في قطاع غزة.

- **انتخابات التشريعي 2006:**

في هذا العام، شاركت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وشكلت أول حكومة. وكرد فعل على نتائج الانتخابات، ورفض حماس لشروط اللجنة الرباعية، شهدت الأراضي الفلسطينية حصاراً تجارياً ومالياً إسرائيلياً ودولياً مشدداً. الأمر الذي انعكس في تعثر دفع رواتب الموظفين العموميين، وتأثر الإنفاق الحكومي التطويري والتشغيلي وفي المجالات الاجتماعية، مما أدى إلى تراجع كبير في الأوضاع الاقتصادية.

- **الانقسام الداخلي وتداعياته 2007:**

شهد العام 2007 قيام حركة "حماس" بالاستيلاء على السلطة في قطاع غزة، وبدأ ما بات يُعرف بـ "الانقسام الداخلي". وخضعت الأراضي الفلسطينية منذ ذلك الوقت لإدارة حكومتين؛ واحدة في الضفة والأخرى في القطاع. وترتب على استمرار الانقسام تداعيات خطيرة طالت مختلف شؤون الحياة في المناطق الفلسطينية، وخلق وقائع جديدة على الأرض ساهمت في تعميق الهوة بين المتخاصمين. وشكلت الأعباء المالية على موازنة السلطة، وانحسار التبادل التجاري بين الضفة وغزة، والازدواجية الإدارية بين المنطقتين وتأثر البيئة الاستثمارية في غزة، أبرز تداعيات هذا الانقسام.

- **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009:**

في الأيام الأخيرة من العام 2008، بدأت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة لنحو 17 يوماً من القصف المستمر والاجتياحات والتدمير للمنشآت والممتلكات العامة والخاصة. وألحق هذا العدوان أضراراً اقتصادية وخراباً كبيراً في مرافق البنية التحتية، ناهيك عن الخسائر البشرية، وتأثرت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان بشكل ملحوظ.

- **ملف المصالحة والجهود الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة 2011، 2012:**

شهد العامان الأخيران أحداثاً سياسية مهمة تخص الواقع الفلسطيني على الصعيدين الداخلي والمتعلق بملف المصالحة، والخارجي الخاص بالحقوق السياسية الفلسطينية. وطالت تأثيرات هذه الأحداث مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية. وشكل الحراك الدبلوماسي الفلسطيني في المحافل الدولية الحدث الأبرز، إضافة إلى توقيع اتفاق المصالحة بين طرفي الانقسام (فتح وحماس) في القاهرة. ورافق كل من الحدثين مواقف وتحركات وردود أفعال إقليمية ودولية ساهمت في تحديد الانعكاسات والتداعيات المترتبة على كلا الحدثين. ولعل التأثير الأبرز للخطوات الفلسطينية تمثل في تشديد الحصار المالي المفروض على السلطة وتهديدات بتجميد الدعم الموجه للموازنة، ووقف تحويل أموال المقاصة من إسرائيل، ووقف العمل في العديد من المشاريع الممولة من الخارج، والذي انعكس بدوره على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، وفاقم من الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية.

- العدوان الإسرائيلي الثاني على قطاع غزة 2012

بعد عامين من الهدوء النسبي في الأراضي الفلسطينية، وتحقيق معدلات نمو قياسية في الناتج المحلي بلغت 9% و12% في العامين 2010 و2011 على التوالي، وتسجيل معدل بطالة (20.9%) هو الأقل منذ العام 2000، وارتفاع حجم الصادرات، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حرباً أخرى على قطاع غزة في تشرين ثاني 2012، ساهمت في تخفيض الاتجاه التصاعدي للنمو، وتراجعت العديد من المؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد سبعة أيام، توقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد رعاية الحكومة المصرية لمباحثات، أفضت بالنتيجة إلى تفاهات لوقف إطلاق النار والتوصل إلى هدنة طويلة لم تعلن تفاصيلها بين حكومة غزة وإسرائيل، التزمت فيها حركة حماس بوقف النشاطات العسكرية ضد إسرائيل.

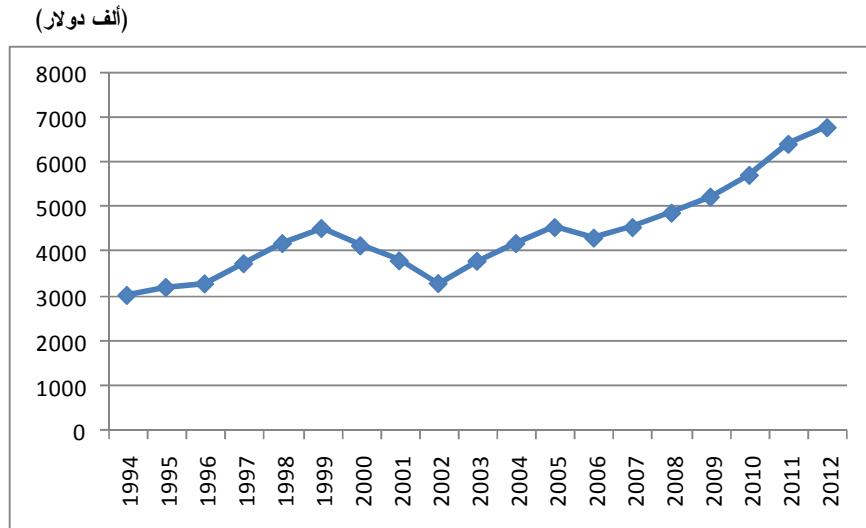
عرض وتحليل للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية:

✧ الحسابات القومية

تطور الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ بعد إنشاء السلطة. فالناتج المحلي ارتفع في الأعوام الأولى بأكثر من 42% ليبلغ نحو 4,535 مليون دولار في العام 1999. وفي الأعوام التي تلت اندلاع الانتفاضة، وما رافقها من إجراءات إسرائيلية، تراجع الناتج المحلي بنسبة 30% حتى العام 2002. وعاد الاقتصاد الفلسطيني ليحقق معدلات نمو مرتفعة في ظل الهدوء النسبي الذي ساد المناطق الفلسطينية بدءاً من العام 2003 قبل أن تتأثر معظم المؤشرات الكلية في العام 2006 على إثر الحصار المالي الذي فرض على السلطة الفلسطينية (انظر الشكلين 1 و2).

بعد الانقسام الداخلي، بدأت مرحلة جديدة تأثرت فيها غالبية المؤشرات، فالدعم الدولي تزايد للحكومة في الضفة الغربية، والبيئة الاستثمارية بدت أفضل في مناطق الضفة. وانعكس ذلك في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالرغم من الضغط المالي والتذبذب في تدفق المساعدات وأموال المقاصة الذي عانته السلطة خلال تلك الفترة. في حين تراوحت معدلات النمو في غزة بين انخفاض بسبب العدوان الإسرائيلي في العام 2009، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة جداً في العامين اللاحقين بسبب البدء بمشاريع إعادة الإعمار في غزة.

شكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية
للفترة (1995-2012) بالأسعار الثابتة

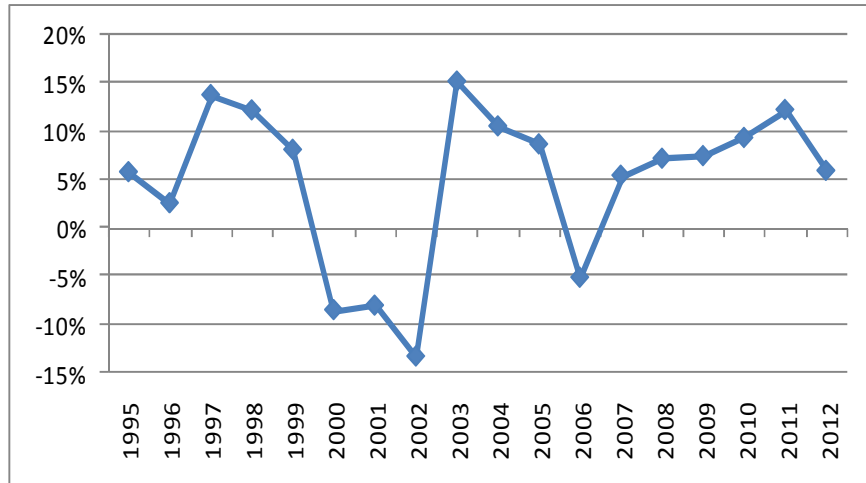


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين

طراً تحول كبير في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 1994، حيث بات الاقتصاد الفلسطيني أكثر نزوحاً نحو القطاعات الخدمية والإنشاءات، وذلك بالتأكيد كان على حساب القطاعات الإنتاجية ومساهمتها في الناتج المحلي. وتشير البيانات إلى أن

حصة الخدمات في الناتج المحلي ارتفعت من 25% قبل العام 1994 إلى نحو 58% نهاية العام 2012، كما تضاعفت حصة الإنشاءات لتصبح 14%. وتراجعت بالتالي حصة القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة التي تراجعت حصتها في الناتج لتصبح أقل من 5% فقط بعد أن كانت بحدود 12%، والقطاع الصناعي الذي كانت مساهمته 22.3% عام 1994 لتصبح أقل من 12% (انظر الجدول 1).

شكل 2: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2012)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله - فلسطين

جدول 1: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة	الزراعة وصيد الأسماك	التعدين والصناعة	الإنشاءات	الخدمات والفروع الأخرى
1994	11.9	22.3	7.2	58.6
1995	11.6	20.8	5.4	55.5
1996	13.2	17.2	6.9	51.7
1997	10.3	15.6	6.3	54.7
1998	10.3	15.1	7.2	54.3
1999	9.3	15.0	11.6	56.0
2000	8.6	14.0	7.2	61.9
2001	7.8	17.1	4.2	62.1
2002	6.3	17.2	2.9	67.0
2003	6.6	17.6	3.8	64.3
2004	7.1	17.1	5.7	60.3
2005	5.2	17.0	6.8	60.1
2006	5.6	15.0	7.2	60.5
2007	5.5	15.3	6.6	62.1
2008	5.9	15.6	6.4	60.4
2009	7.5	13.2	7.4	61.6
2010	5.0	12.0	9.4	60.3
2011	5.9	12.0	14.0	57.4
2012	4.9	11.9	14.1	57.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله - فلسطين

• المجموع لا يساوي 100%. والنسبة المتبقية تتكون من: ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية مطروحا منها خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية
للعوام 2003-2012 بالأسعار الثابتة: 2004 سنة الأساس

(القيمة بالآلاف دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
6,797.3	6,421.4	5,724.5	5,239.3	4,878.3	4,554.1	4,322.3	4,559.5	4,198.4	3,800.5	الناتج المحلي الإجمالي
8,724.1	7,749.5	6,796.5	6,694.4	6,138.7	5,669.8	5,256.9	5,497.5	5,601.5	5,175.7	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
6,436.8	5,713.0	5,204.0	5,229.4	4,851.9	4,591.2	4,197.5	4,467.5	4,400.3	4,088.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
2,027.1	1,772.2	1,322.3	1,159.5	995.9	892.7	870.4	833.3	1,048.9	886.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
260.2	264.3	270.2	305.5	290.9	185.9	189	196.7	152.3	200.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الربحية
1,074.0	1,066.8	1,090.5	1,137.3	1,060.5	1,122.9	1,347.20	1,265.70	1,022.30	1,063.00	التكوين الرأسمالي الإجمالي
1,353.0	1,287.1	1,021.7	1,118.4	1,026.1	1,097.1	1,322.90	1,247.90	982.4	1,028.70	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
1,120.8	1,050.8	706.6	813.1	766	502.7	492.4	691.9	620	544.4	- المباني
232.2	236.3	315.1	305.3	260.1	594.4	830.5	556	362.4	484.3	- غير المباني
-279.0	-220.3	68.8	18.9	34.4	25.8	24.3	17.8	39.9	34.3	- التغير في المخزون
-3,000.8	-2,394.9	-2,162.5	-2,592.4	-2,320.9	-2,238.6	-2,281.8	-2,203.7	-2,425.4	-2,438.2	صافي التجارة الخارجية
1,090.3	1,075.30	863.9	822.7	793	700.2	629	597.7	483.8	428.2	- الصادرات
4,091.1	3,470.2	3,026.4	3,415.1	3,113.9	2,938.8	2,910.8	2,801.4	2,909.2	2,866.4	- الواردات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين

جدول 3: التغيرات في بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم المطلقة والنسب،
للعوام 2007-2012 بالأسعار الثابتة: 2004 سنة الأساس

(القيمة بالآلاف دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	التغير
374.9	696.9	485.2	361.0	324.2	231.8	الناتج المحلي الإجمالي
%5.9	%12.2	%9.3	%7.4	%7.1	%5.4	
722.8	509.0	-25.4	377.5	260.7	393.7	الإنفاق الاستهلاكي للأسر
%12.7	%9.8	-%0.5	%7.8	%5.7	%9.4	
253.9	449.9	162.8	163.6	103.2	22.3	الإنفاق الحكومي
%14.4	%34.0	%14.0	%16.4	%11.6	%2.6	
6.2	-23.7	-46.8	76.8	-62.4	-224.3	الاستثمار
%0.7	-%2.2	-%4.1	%7.2	-%5.6	-%16.6	
69.0	344.2	-106.5	47.1	263.3	10.3	- المباني
%6.7	%48.7	-%13.1	%6.1	%52.4	%2.1	
-5.1	-78.8	9.8	45.2	-334.3	-236.1	- غير المباني
-%1.7	-%25.0	%3.2	%17.4	-%56.2	-%28.4	
-58.7	-289.10	49.90	15.50	8.6	1.5	- التغير في المخزون
-%26.7	-%420.2	%264.0	-%45.1	%33.3	%6.2	
-605.9	-232.4	429.9	-271.5	-82.3	43.2	صافي التجارة الخارجية
-%25.3	-%10.7	%16.6	-%11.7	-%3.7	%1.9	
14.0	211.40	41.20	29.70	92.80	71.20	- الصادرات
%1.4	%24.5	%5.0	%3.7	%13.3	%11.3	
619.9	443.8	-388.7	301.2	175.1	28.0	- الواردات
%17.9	%14.7	-%11.4	%9.7	%6.0	%1.0	

المصدر: حسب من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، سنوات مختلفة، رام الله- فلسطين

يلاحظ من المعطيات الواردة في الجدولين (2 و3) ما يلي:

- ✧ أن الناتج المحلي حقق معدلات نمو موجبة وملموسة منذ العام 2007.
- ✧ الجزء الأهم من هذا النمو تحقق بسبب عاملين: أولاً، زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر طوال الفترة (2007-2012) باستثناء العام 2010. ثانياً، زيادة الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة. ويبدو أن للمساعدات الدولية التي تدفقت بشكل غير مسبوق خلال تلك الفترة أثراً في تحقيق هذه الارتفاعات.
- ✧ الاستثمار شهد اتجاهاً تنازلياً. وبشكل أساسي تسبب التراجع في الاستثمار بغير المباني (شراء الآلات والمعدات ومراكمة رأس المال) في هذا الاتجاه التنازلي. في المقابل، نما الاستثمار في المباني بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس السابقة.
- ✧ التجارة الخارجية كانت عاملاً مؤثراً في تحديد مستوى النمو في الناتج المحلي، ففي العام 2011 مثلاً وهو العام الذي شهد أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي (12.2%) فإن جزءاً مهماً من هذا النمو تحقق بسبب نمو الصادرات بنحو 25% (حوالي 211 مليون دولار). في المقابل، حدثت الزيادة الكبيرة في الواردات (18%) أو ما قيمته 620 مليون دولار في العام 2012 من نمو الناتج المحلي بسبب تأثيرها السلبي.

قطاعات اقتصادية جديدة

خلال السنوات العشر الأخيرة، شهد الاقتصاد الفلسطيني أيضاً تغيرات نوعية في تركيبة الناتج المحلي، وبرزت قطاعات إنتاجية جديدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات. وتشير البيانات إلى أن حصة هذا القطاع في الناتج المحلي ارتفعت من 0.8% إلى 5% خلال الفترة (2003-2008). ويشكل حالياً نحو 7% من الناتج المحلي، ومن المتوقع أن يستمر النمو في مؤشرات هذا القطاع في المدى المتوسط¹.

وفي نفس السياق، شهد الاقتصاد الفلسطيني تطوراً ملموساً في مساهمة القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي. إذ تدل البيانات على حدوث تطور كبير على مؤشرات الجهاز المصرفي، والذي كان هامشياً في الفترة التي سبقت إنشاء السلطة في العام 1994. وتشير البيانات المتعلقة بالقطاع المصرفي إلى تزايد أعداد المصارف وفروعها بشكل ملحوظ، فبعد أن كان العمل المصرفي يقتصر تقريباً على البنوك الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، ارتفع عدد المصارف المحلية والأجنبية إلى 17 مصرف و232 فرع في نهاية العام 2012. ورافق ذلك زيادة ملموسة في كافة المؤشرات المصرفية، حيث ارتفع حجم الودائع من 522 مليون في العام 1994 لتبلغ 7,201 مليون دولار وارتفعت التسهيلات المقدمة من تلك المصارف لتصل إلى 4,121.6 مليون دولار، كما ارتفع صافي موجودات المصارف ليبليغ نحو 9.8 مليار دولار.

من جهة أخرى، بدأ سوق فلسطين للأوراق المالية نشاطه في العام 1997 ليشكل مصدراً مهماً لتمويل الاستثمارات وتعزيز الحركة الاقتصادية في فلسطين. وتشير البيانات إلى أن عدد الشركات المدرجة في السوق هو 48 شركة، وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة 2,859 مليون دولار بنهاية العام 2012. كذلك، فقد شهد قطاع التأمين تطوراً ملحوظاً منذ قدوم السلطة الفلسطينية. وبلغ حجم المحفظة التأمينية في المناطق الفلسطينية نحو 113 مليون دولار تقدمها 10 شركات بنهاية العام 2011. وتوفر هذه الشركات خدماتها للأفراد والمنشآت الاقتصادية في مجالات التأمين المختلفة. وتعمل هذه الخدمات على تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير غطاء تأميني ضد المخاطر والتقلبات التي يمكن أن تواجه الأنشطة الاقتصادية.

ومن الصناعات التي شهدت تطوراً أيضاً الصناعات الكيماوية والمنظفات، وخاصة صناعة الأدوية، حيث ارتفعت حصتها في السوق المحلية نتيجة لتطور مستوى جودة الإنتاج وتنوع المنتجات، إضافة إلى السياسات التمييزية التي تتبعها السلطة في العطاءات والمشتريات الحكومية إزاء المنتج المحلي. ومن أسباب تطور هذه الصناعة أيضاً وجود منافذ تسويقية في الخارج لمنتجات الأدوية المحلية، وخصوصاً في أوروبا وبعض الدول العربية. وينطبق التحليل السابق إلى حد كبير على بعض الصناعات الغذائية.

¹ Export readiness & potential of services sectors (2013), Eurofin Hospitality SA.

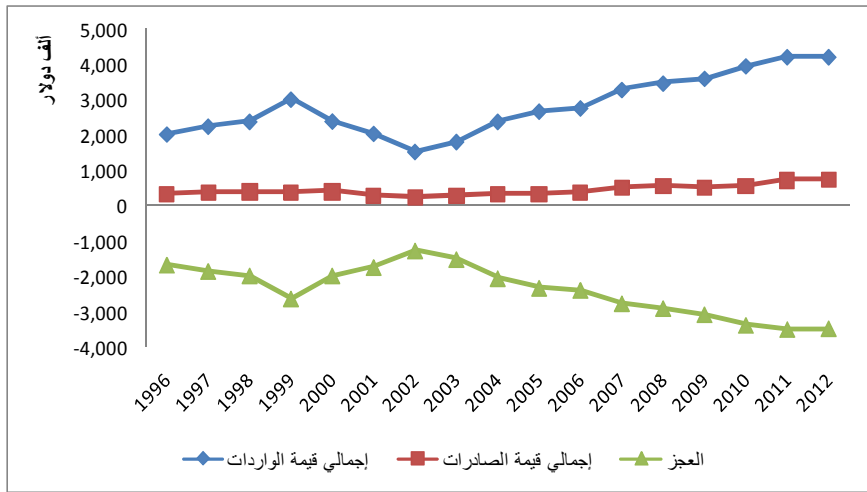
في المقابل، تراجعت قطاعات أخرى تقليدية مثل الزراعة وبعض الصناعات الحرفية وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الملابس والمنسوجات متأثرة بالتنافسية الكبيرة من المنتجات المستوردة، وعدم تطور أساليب الإنتاج ومنافذ التسويق بالشكل المطلوب، إضافة للمعيقات والقيود الإسرائيلية التي استهدفت هذه القطاعات على مدار الفترة السابقة.

❖ الاقتصاد الخارجي

شهدت العلاقة التجارية لفلسطين بالعالم الخارجي تغيرات كمية ونوعية هيكلية خلال العقد الماضي. وعقدت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف تسهيل التجارة والحصول على امتيازات لنفاذ المنتجات المحلية للأسواق العالمية. ورغم أهمية هذه الاتفاقيات من الناحية النظرية، إلا أن التجربة الفعلية لم تثبت تحقيق الاستفادة المطلوبة من تلك الاتفاقيات. إذ تأثر التبادل التجاري بمحددات أخرى مرتبطة أساساً باستمرار تحكم إسرائيل بالمعابر وتطبيق الغلاف الجمركي الموحد مع إسرائيل الذي نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي. وظل تعامل الفلسطينيين مع العالم الخارجي محكوماً ببنود ذلك الاتفاق.

بالمحصلة، تطورت أحجام التبادل التجاري بشكل ملحوظ، حيث تضاعف حجم الواردات الفلسطينية من الخارج خلال الفترة 1996-2012، ليصل إلى 4,218 مليون دولار. وارتفع حجم الصادرات الفلسطينية بنسبة 118% (من 339.5 مليون إلى 739.1 مليون) خلال نفس الفترة. وبالنتيجة ارتفعت قيمة العجز التجاري، والذي بلغ بنهاية العام 2012 نحو 3,479 مليون دولار (انظر الشكل 3).

شكل 3: تطور الصادرات والواردات الفلسطينية وصافي الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات التجارة الخارجية، رام الله - فلسطين

كذلك طرأت تحولات مهمة فيما يتعلق بالأسواق الرئيسية للمنتجات الفلسطينية (باستثناء السوق الإسرائيلية)، حيث شكلت إسرائيل الوجهة الأولى لتلك المنتجات قبل وبعد اتفاق أوسلو وحتى اللحظة، واستحوذت على 86% من الصادرات الفلسطينية في العام 2011، بعد أن كانت تشكل أكثر من 94% في العام 1996. وكان انخفاض نسبة الصادرات إلى إسرائيل لصالح المجموعات الدولية الأخرى كالدول العربية والأوروبية ودول أمريكا الشمالية (انظر الجدول 4).

أما تركيبة الواردات من العالم الخارجي (من حيث المصدر)، فقد طرأ عليها تغيرات مهمة أيضاً. فبعد أن كانت الواردات من إسرائيل تشكل ما نسبته 86.5%، انخفضت بشكل ملموس لتصل إلى أدنى مستوى لها في العام 2007، وبشكل رئيسي بسبب انخفاض واردات غزة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على غزة، قبل أن تعاود النسبة للارتفاع في الأعوام اللاحقة

لتنسقر عن مستوى 70%. وشهدت الفترة السابقة أيضاً دخول منتجات من أسواق جديدة، مثل الواردات من الصين التي ارتفعت من 10 مليون دولار إلى أكثر من 194 مليون دولار، والدول العربية والأوروبية والآسيوية كذلك التي زادت الواردات منهم بشكل ملحوظ (انظر الجدول 5).

فيما يتعلق بالمدفوعات الرأسمالية والمالية وحساب الدخل، فتظهر البيانات أن حساب الدخل سجل فائضاً طوال السنوات السابقة بفضل تحويلات العاملين في إسرائيل. إلا أن قيمة هذا الفائض تأثرت بالطبع بأعداد العاملين والظروف السياسية في المناطق الفلسطينية (انظر الجدول 6).

وفي نفس السياق حققت التحويلات الرأسمالية فائضاً نتيجة ارتباطها بتحويلات الدول المانحة ودعمهم للمشاريع التطويرية في الأراضي الفلسطينية. أما بالنسبة للحساب المالي والمرتبط أساساً بالاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى في الأصول، فتشير البيانات إلى تأثر هذا البند بالأوضاع السياسية والاقتصادية والمناخ الاستثماري السائد في المناطق الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، شهد العامان 2001 و2002 هروباً كبيراً للاستثمارات من فلسطين إلى الخارج، وبواقع 377 مليون دولار و360 مليون دولار على التوالي. في المقابل شهدت الفترة (2009-2012) ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الاستثمار الخارجي في المناطق الفلسطينية في ظل الهدوء النسبي وتحسن البيئة الاستثمارية (انظر الجدول 6).

جدول 4: توزيع الصادرات الفلسطينية حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (1996-2011)

(القيمة بالآلاف دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	المجموعة الدولية
10.3%	11.5%	9.7%	8.2%	6.8%	9.3%	7.7%	6.2%	5.4%	6.3%	5.0%	7.3%	2.6%	2.9%	5.0%	5.6%	الدول العربية
85.9%	84.9%	87.5%	89.4%	88.8%	89.1%	86.7%	89.9%	91.5%	89.8%	94.0%	92.2%	96.9%	96.2%	94.2%	94.0%	إسرائيل
2.1%	1.8%	0.9%	1.5%	3.5%	0.8%	3.5%	2.3%	2.6%	3.8%	0.9%	0.4%	0.4%	0.4%	0.8%	0.1%	الدول الأوروبية
1.5%	1.6%	1.7%	0.7%	0.7%	0.7%	1.3%	0.5%	0.3%	0.1%	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	0.2%	أمريكا الشمالية
0.3%	0.3%	0.2%	0.2%	0.2%	0.1%	0.8%	1.1%	0.2%	0.0%	0.1%	0.1%	0.1%	0.4%	0.0%	0.0%	باقي دول العالم
719,589	575,493	518,343	558,399	512,866	366,567	335,069	312,688	279,680	240,867	290,349	400,857	372,148	394,846	380,423	339,467	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات التجارة الخارجية، رام الله- فلسطين

جدول 5: توزيع الواردات الفلسطينية حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (1996-2011)

(القيمة بالآلاف دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	المجموعة الدولية
3.8%	3.3%	2.6%	2.2%	2.6%	2.4%	2.6%	2.7%	2.5%	2.1%	1.8%	1.7%	2.7%	3.6%	2.5%	1.3%	الدول العربية
69.6%	72.6%	73.6%	80.6%	65.9%	72.6%	70.2%	73.6%	72.7%	73.7%	66.5%	73.0%	61.6%	77.2%	82.7%	86.5%	إسرائيل
4.6%	4.6%	4.4%	3.5%	4.4%	4.1%	4.2%	0.1%	0.1%	0.1%	2.3%	3.7%	3.3%	1.4%	0.7%	0.5%	الصين
11.8%	10.6%	10.7%	7.5%	9.1%	9.7%	10.6%	9.8%	10.1%	12.5%	19.3%	12.5%	17.5%	10.6%	8.8%	8.0%	أوروبا
10.2%	9.0%	8.7%	6.2%	18.0%	11.1%	12.4%	13.8%	14.5%	11.7%	10.2%	9.0%	14.9%	7.1%	5.2%	3.7%	باقي دول العالم
4,221,106	3,958,512	3,600,785	3,466,168	3,284,035	2,758,726	2,667,592	2,373,248	1,800,268	1,515,608	2,033,647	2,382,807	3,007,227	2,375,102	2,238,561	2,016,279	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، إحصاءات التجارة الخارجية، رام الله- فلسطين

جدول 6: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012)

(مليون دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البند
-2,814.8	-2,429.6	-690.9	-712.6	764.4	-417.5	-911.3	-805.0	-1,658.4	-1,377.3	-849.0	-1,055.4	-1,236.4	-1,191.8	-1,038.3	-1,223.3	-1,131.2	-465.6	الحساب الجاري
-4,884.0	-4,663.4	-3,652.8	-3,504.4	-3,234.4	-3,178.2	-2,795.0	-2,348.5	-2,470.1	-2,201.4	-1,895.7	-2,057.0	-2,414.8	-2,483.9	-2,238.5	-2,122.6	-2,073.6	-1,393.2	السلع (صافي)
1,249.6	1,524.9	666.1	631.3	668.4	646.5	450.4	463.7	403.8	350.2	325.2	378.9	526.4	564.7	600.4	594.5	514.7	477.7	الصادرات، فوب
6,133.6	6,188.3	4,318.9	4,135.7	3,902.8	3,824.7	3,245.4	2,812.3	2,873.8	2,551.5	2,220.8	2,435.9	2,941.2	3,048.7	2,839.0	2,717.2	2,588.4	1,870.9	الواردات، فوب
-382.5	-261.8	-312.1	-351.8	-340.3	-373.1	-304.3	-231.2	-369.0	-326.9	-466.4	-494.4	-88.6	-43.6	-111.4	-221.5	-143.7	-110.8	الخدمات (صافي)
649.0	686.3	830.7	579.3	496.1	369.5	259.9	282.4	240.4	259.0	196.9	180.1	462.2	474.7	394.4	281.5	293.1	274.0	الصادرات
1,031.5	948.1	1,142.8	931.1	836.4	742.6	564.2	513.7	609.3	585.9	663.3	674.5	550.7	518.3	505.8	503.1	436.8	384.8	الواردات
281.2	1,149.0	1,098.1	876.1	919.2	765.7	698.4	598.2	446.5	480.4	417.0	522.9	628.3	937.1	901.5	651.2	578.0	603.4	الدخل (صافي)
286.7	1,207.6	1,213.2	955.8	922.6	773.6	707.1	633.4	478.7	482.6	428.1	541.6	670.7	960.3	931.3	683.4	598.2	625.3	المقبوضات
262.2	1,117.4	1,077.4	831.1	746.2	598.5	585.7	510.7	421.3	427.7	337.1	399.9	581.1	888.6	861.4	560.9	491.0	524.5	تعويضات العاملين
237.1	1,020.6	991.2	730.7	655.3	510.7	504.2	431.6	348.5	362.1	273.3	359.2	545.6	853.6	824.4	519.9	453.4	491.2	منها: من إسرائيل
24.5	90.2	135.8	124.7	176.4	175.1	121.3	122.6	57.3	54.9	91.0	141.7	89.6	71.7	69.9	122.4	107.2	100.8	دخل الاستثمار
5.5	58.7	115.1	79.7	3.4	7.9	8.6	35.2	32.2	2.2	11.1	18.6	42.4	23.2	29.9	32.2	20.2	21.9	المدفوعات
1,379.4	1,346.7	2,175.9	2,267.5	3,419.9	2,368.1	1,489.5	1,176.6	734.1	670.6	1,096.1	973.1	638.7	398.6	410.1	469.7	508.2	435.0	التحويلات الجارية (صافي)
1,649.6	1,616.8	2,476.5	2,502.0	3,572.8	2,505.4	1,621.6	1,301.8	895.3	923.9	1,195.5	1,076.5	761.4	572.1	544.7	591.4	598.3	519.8	التدفقات إلى فلسطين
520.2	727.5	1,214.2	1,484.3	1,977.8	1,053.0	1,101.2	958.0	535.5	667.0	419.3	329.7	243.5	240.1	193.4	260.9	336.9	286.0	السلطة الوطنية الفلسطينية
1,129.4	889.3	1,262.3	1,017.7	1,595.0	1,452.4	520.4	343.9	359.8	256.8	776.2	746.8	517.9	332.1	351.3	330.5	261.4	233.8	القطاع الخاص
270.2	270.1	300.6	234.5	152.9	137.3	132.1	125.2	161.2	253.2	99.5	103.4	122.7	173.5	134.6	121.7	90.1	84.9	التدفقات من فلسطين
265.0	265.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	السلطة الوطنية الفلسطينية
5.2	5.1	300.6	234.5	152.9	137.2	131.9	125.1	161.0	253.1	99.3	103.3	122.6	173.4	134.4	121.6	90.0	84.8	القطاعات الأخرى
2,832.0	2,549.4	800.3	870.5	-521.2	302.6	947.2	1019.3	1463.1	1215.1	451.0	731.1	1122.3	1016.4	926.6	924.6	129.1	608.9	الحساب الرأسمالي والمالي
297.9	438.9	846.1	719.0	398.8	401.5	274.8	418.1	669.2	304.7	300.5	225.5	198.1	281.5	264.4	278.4	264.1	262.4	الحساب الرأسمالي
297.9	438.9	846.1	719.0	397.5	400.2	273.5	416.8	667.9	303.4	299.3	224.2	196.8	280.2	263.1	278.4	264.0	262.1	التحويلات الرأسمالية (صافي)
297.9	438.9	846.1	719.0	397.5	400.2	273.5	416.8	667.9	303.4	299.3	224.2	196.8	280.2	263.1	278.4	264.0	262.1	التدفقات إلى فلسطين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التدفقات من فلسطين

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	البند
0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.2	0.0	0.1	0.3	حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التصرف بها
2,534.1	2,110.5	-45.8	151.5	-920.0	-98.9	672.5	601.2	793.8	910.5	150.4	505.6	924.2	734.8	662.3	646.2	-135.0	346.5	الحساب المالي
246.1	250.9	103.0	315.9	59.8	36.3	-106.5	33.6	94.8	-30.5	-350.2	-358.2	-151.2	19.2	58.0	6.9	35.3	-6.4	الاستثمار المباشر (صافي)
1.7	37.1	-77.0	15.4	8.3	8.0	-125.1	-13.0	45.9	-48.5	-359.7	-377.3	-213.2	-169.4	-160.1	-156.1	-142.0	-129.0	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
244.4	213.8	180.0	300.5	51.5	28.3	18.6	46.5	48.9	18.0	9.4	19.2	62.0	188.6	218.2	163.0	177.2	122.6	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
44.0	86.2	-453.4	-367.0	-24.7	-130.7	-8.4	2.7	56.9	-24.7	-152.6	-136.4	-101.0	-105.0	-79.3	-91.2	-64.6	-83.3	استثمار الحافظة (صافي)
17.8	56.2	-450.5	-444.5	-24.7	-130.7	-8.4	-11.0	49.0	-37.9	-160.9	-150.3	-113.2	-120.2	-106.6	-104.9	-67.6	-83.3	أصول (صافي)
26.2	30.0	-2.9	77.5	0.0	0.0	0.0	13.7	7.8	13.2	8.2	13.9	12.2	15.2	27.4	13.7	3.0	0.0	خصوم (صافي)
2,410.0	1,739.8	341.0	191.5	-421.3	86.8	809.6	539.2	669.5	1066.2	667.8	983.9	1267.4	785.5	630.6	888.5	115.7	436.2	الاستثمارات الأخرى (صافي)
1,986.5	1,470.2	499.2	9.1	-429.4	105.9	811.2	427.1	598.8	1143.8	705.9	987.8	1209.1	583.5	525.8	799.7	20.4	401.1	أصول (صافي)
26.2	269.6	-158.2	182.4	8.1	-19.1	-1.5	112.1	70.7	-77.6	-38.1	-3.9	58.2	201.9	104.8	88.8	95.3	35.1	خصوم (صافي)
-17.2	-119.8	109.4	157.9	-243.2	-114.9	35.9	214.3	-195.4	-162.1	-398.0	-324.3	-114.1	-175.4	-111.7	-298.7	-1002.1	143.3	صافي السهو والخطأ
166.0	-33.6	36.4	-11.1	533.8	91.3	22.3	-25.7	27.4	100.5	14.5	-16.3	91.0	35.1	52.9	-158.0	-221.4	0.0	الميزان الكلي
-166.0	33.6	-36.4	11.1	-533.8	-91.3	-22.3	25.7	-27.4	-100.5	-14.5	16.3	-91.0	35.1	52.9	-158.0	-221.4	0.0	التمويل
-166.0	33.6	-36.4	11.1	-533.8	-91.3	-22.3	25.7	-27.4	-100.5	-14.5	16.3	-91.0	35.1	52.9	-158.0	-221.4	0.0	التغير في الأصول الاحتياطية (=+ انخفاض)

❖ واقع سوق العمل

ارتبطت مؤشرات سوق العمل إلى حد بعيد بالتطورات السياسية التي مرت بها المناطق الفلسطينية خلال العقد الماضي. ولعل التطور الأبرز هو ارتفاع حصة القطاع العام بشكل كبير في استيعاب الأيدي العاملة بعد إنشاء المؤسسات المدنية والعسكرية للسلطة واستيعابها لعدد كبير من الموظفين العموميين من أجل القيام بالمهام والمسؤوليات التي تسلمتها السلطة في القطاعات الخدمية وفي الإدارة والدفاع.

تطور آخر مهم وهو انحسار أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات بعد العام 2000، حيث انخفض العدد من 130 ألف عام 1999 إلى أقل من 50 ألف عام 2002، كما تراجعت حصة القطاع الخاص في التوظيف في العامين اللاحقين للانتفاضة، بسبب تأثر المنشآت بالأوضاع الاقتصادية وتراجع مستوى إنتاجها (انظر الجدول 7).

جدول 7: المساهمة النسبية للقطاعات في تشغيل الأيدي العاملة (%)

السنة	القطاع العام	القطاع الأهلي	القطاع الخاص	العمل في إسرائيل
1995	13.4	4.2	66.3	16.1
1996	17.2	4.5	63.7	14.5
1997	17.3	3.8	61.6	17.1
1998	16.5	2.9	59.0	21.6
1999	17.5	3.1	57.5	21.9
2000	19.0	3.3	58.2	19.5
2001	22.4	4.2	59.7	13.8
2002	22.9	4.8	62.0	10.3
2003	20.1	4.3	66.0	9.6
2004	21.9	4.3	65.2	8.6
2005	22.3	4.1	63.7	9.9
2006	22.6	4.8	62.6	10.0
2007	22.5	4.8	63.5	9.3
2008	24.2	4.2	61.6	10.1
2009	24.7	4.0	61.1	10.2
2010	24.0	3.7	61.8	10.5
2011	22.4	3.5	64.1	9.9
2012	22.7	3.2	64.5	9.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، مسح القوى العاملة،

رام الله- فلسطين

بالنتيجة، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ لتصل إلى أكثر من 31% في العام 2002، قبل أن تنخفض تدريجياً في الأعوام اللاحقة لتستقر عند مستوى 23% في العام 2012. وارتفعت حصة الخدمات في التشغيل من 50% عام 1995 إلى أكثر من 62% نهاية العام 2012. وتراجعت حصة القطاع الصناعي من 19% إلى حوالي 14% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 8).

جدول 8: المساهمة النسبية للقطاعات في تشغيل الأيدي العاملة (%)

السنة	معدل البطالة	عدد العاملين (ألف شخص)	الزراعة وصيد الأسماك	التعدين والصناعة	الإنشاءات	الخدمات والفروع الأخرى
1995	18.2	417	12.7	18	19.2	50.1
1996	23.8	429	14.2	16.8	16.8	52.2
1997	20.3	481	13.1	16.4	18.4	52.1
1998	14.4	549	12.1	15.9	22	50
1999	11.8	588	12.6	15.5	22.1	49.8
2000	14.1	600	13.7	14.3	19.7	52.3
2001	25.2	505	11.7	13.9	14.5	59.9
2002	31.3	477	14.9	12.9	10.9	61.3
2003	25.6	564	15.7	12.5	13.1	58.7
2004	26.8	578	15.9	12.7	11.7	59.7
2005	23.5	603	14.6	13	12.9	59.5
2006	23.7	636	16.1	12.4	11.1	60.4
2007	21.7	690	15.6	12.5	11	60.9
2008	26.6	667	14.1	12.3	10.7	62.9
2009	24.5	718	11.7	12.1	11.8	64.4
2010	23.7	745	11.8	11.4	13.2	63.6
2011	20.9	837	11.9	11.8	13.9	62.4
2012	23	858	11.5	11.9	14.4	62.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة، مسح القوى العاملة، رام الله - فلسطين

المالية العامة

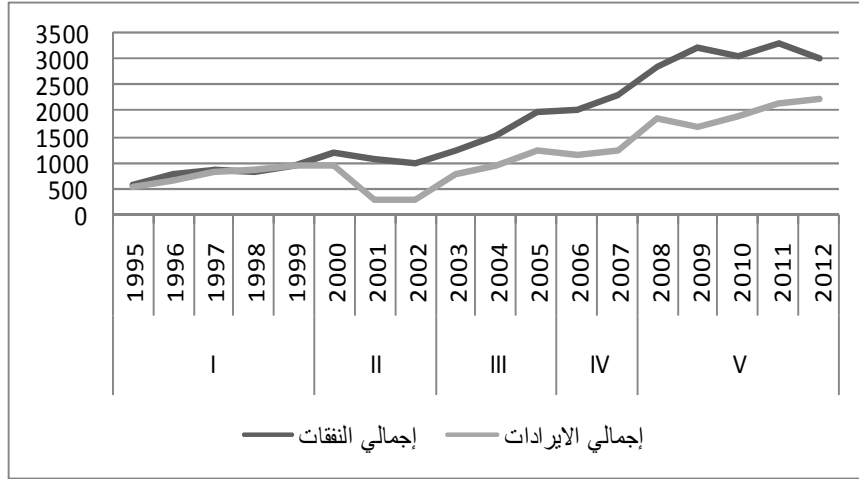
تقسم المراحل المالية التي مرت بها السلطة الفلسطينية خلال العقدين الماضيين إلى خمس مراحل أساسية (انظر الشكل التالي):

- ✧ المرحلة الأولى (1994-1999)، حيث كان الإنفاق الجاري يمول بشكل أساسي من الإيرادات المحلية مع انخفاض مستمر في عجز الموازنة الجارية ووجود فائض في موازنة 1998 و1999.
- ✧ المرحلة الثانية (2000-2002)، تراجعت غالبية المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، وارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، الأمر الذي استدعى استيعاب جزء كبير من فائض العمالة والعاطلين عن العمل في القطاع الحكومي، مما أدى لارتفاع فاتورة الرواتب والإنفاق الجاري مع تراجع (أو ثبات نسبي) في جانب الإيرادات. وهنا بدأت المشاكل المرتبطة بالعجز المزمن في موازنة السلطة، وامتد الأمر ليشمل ديناً داخلياً وخارجياً.
- ✧ المرحلة الثالثة (2003-2005)، رغم بدء عملية الإصلاح المالي في هذه الفترة إلا أن نفقات السلطة الفلسطينية واصلت الارتفاع بسبب تطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية وارتفاع عدد الموظفين إلى 146 ألف.
- ✧ المرحلة الرابعة (2006-2007)، وتعتبر من أصعب المراحل المالية للسلطة الفلسطينية لعدم قدرتها على تغطية رواتب الموظفين، بسبب توقف إسرائيل عن تحويلات إيرادات المقاصة بالإضافة إلى توقف العديد من الدول المانحة عن تقديم أي مساعدات مالية للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس.
- ✧ المرحلة الخامسة (2008-2012)، شهدت هذه المرحلة تأثيرات الانقسام الداخلي، وحصلت تغيرات كبيرة على هيكل الموازنة ومصادر التمويل. ففي حين ارتفعت الإيرادات لتحسن الإدارة الضريبية وتسارع ونيرة المساعدات الخارجية، برزت أعباء جديدة على السلطة الوطنية من خلال قيامها بتحويل نحو 45% من الموازنة إلى قطاع غزة لدفع الرواتب

والتحويلات الاجتماعية، بينما انخفضت مساهمة قطاع غزة في الإيرادات العامة من 28% عام 2005 إلى نحو 2% بعد الانقسام. وظلت المشكلة الأساسية المتمثلة بالعجز الجاري والديون الداخلية والخارجية بدون حلول.

شكل 4: إيرادات ونفقات السلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1995-2012)

(مليون دولار)



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

✧ المساعدات الدولية

شكلت المساعدات الدولية للفلسطينيين، التي تم التعهد بها في مؤتمر واشنطن في أكتوبر 1993 بعيد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) والتي بلغت نحو 2.4 مليار دولار، عنصراً مهماً في تحديد ملامح الاقتصاد الفلسطيني والتأثير على مؤشراته. وكان الغرض الأساسي من هذه المساعدات تمويل بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وإطلاق أعمال التنمية على نطاق لم تشهده الأراضي الفلسطينية من قبل. ومنذ ذلك الوقت، مرت المساعدات الدولية بمراحل وتطورات عديدة ارتبطت بالتطورات السياسية. وبشكل عام، بلغت حجم إجمالي المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في الفترة (1994-2000) حوالي 3,316.7 مليون دولار، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 500 مليون دولار. وتم توجيه معظم الدعم في تلك الفترة إلى أربعة قطاعات رئيسية (البنية التحتية، القطاعات الإنتاجية، المجالات الاجتماعية، بناء المؤسسات).

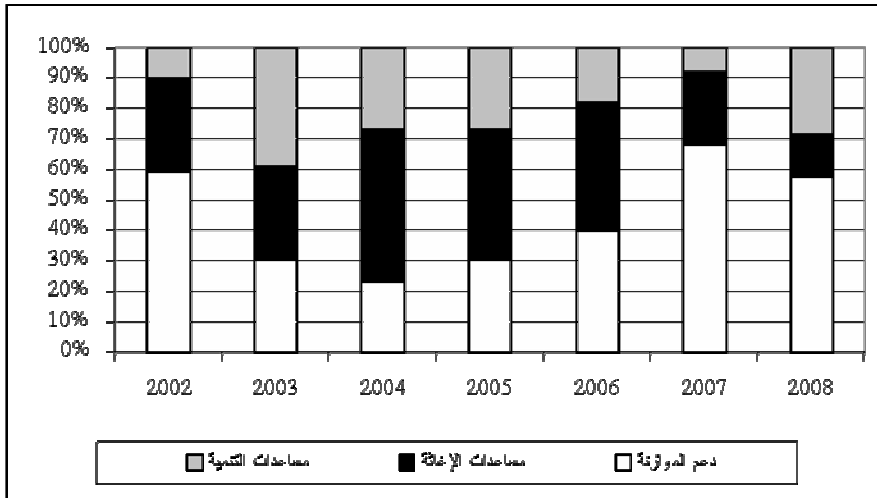
بعد العام 2000، طرأت تغيرات مهمة على حجم وتوزيع المساعدات ومصادرها واستخداماتها. فقد ارتفع المتوسط السنوي للمساعدات لنحو مليار دولار. وتم لأول مرة توجيه جزء من المساعدات الدولية لدعم الخزينة العامة ودفع الرواتب. واستمر الاتجاه التصاعدي في دعم الموازنة بمرور الوقت، حيث ارتفع من 510 مليون دولار في العام 2000 ليصل ذروته في العام 2008 عند مستوى 1,763 مليون دولار، قبل أن يتراجع تدريجياً في الأعوام اللاحقة ويستقر عند 932 مليون دولار بنهاية العام 2012 (انظر الجدول 9). كما تزايد الدعم الموجه للأغراض الإغاثية والمساعدات الطارئة بشكل ملموس بعد العام 2000. وبالتأكيد كان هذا الارتفاع على حساب الدعم الموجه للمشاريع التطويرية، والتي شهدت تذبذباً واضحاً، وبلغت في العام 2012 نحو 156 مليون دولار بعد أن كانت تستحوذ على نصف المساعدات الخارجية (انظر الشكلين 5 و6).

جدول 9: تطور المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين حسب الاستخدام للفترة (1995-2012)

(القيمة بالمليون دولار)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	1999	1995	
1,650	1,617	2,477	2,502	3,250	1,876	1,450	1,116	1,115	972	1616	869	524	426	إجمالي المساعدات
932	967	1,132	1,355	1,763	1,091	528	325	349	261	471	530	-	-	- مساعدات للموازنة الجارية
156	169	327	389	215	310	281	287	312	395	252	340	235	190	- مساعدات إنفاق تطويري
562	481	1,018	758	1,272	475	641	504	454	316	893	-	289	236	- مساعدات أخرى

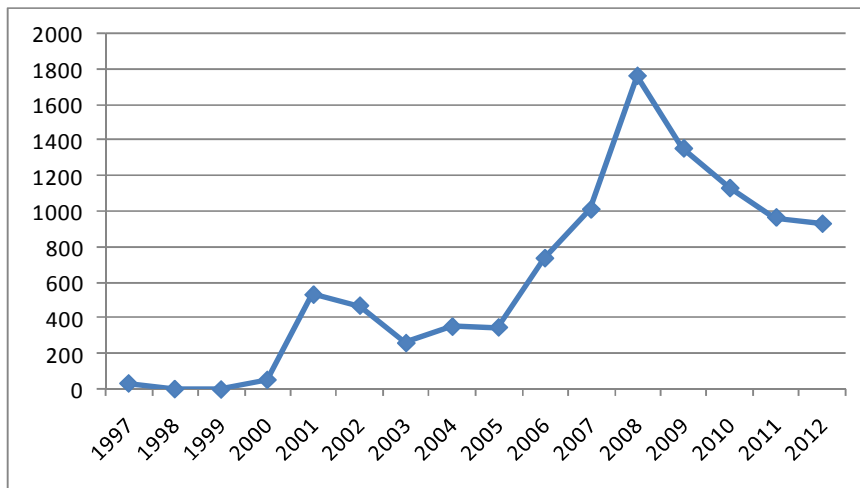
شكل 5: نوع المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين (2002-2008)



المصدر: قاعدة بيانات نظام رصد المساعدات الفلسطيني-وزارة التخطيط

شكل 6: تطور المساعدات الخارجية الموجهة لدعم الموازنة (1997-2012)

(ألف دولار)



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

الأسئلة الرئيسية:

- ✧ ما هي العوامل الرئيسية في اتفاقية أوسلو المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني؟
- ✧ ما هي التأثيرات الرئيسية للاتفاقية على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وكيف اختلفت عن التوقعات؟
- ✧ ما هي التطورات الأساسية التي ساهمت في رسم ملامح الاقتصاد وتحديد هويته خلال العقدين السابقين؟
- ✧ ما هي التدابير التي اتخذها صانع القرار الفلسطيني خلال الفترة الماضية إزاء هذه المسألة؟
- ✧ ما هي البدائل المطروحة للخروج من المأزق؟

قائمة المشاركين في جلسة الطاولة المستديرة (9)

المؤسسة	الاسم
غرفة تجارة وصناعة الخليل	جواد السيد الحرباوي
جامعة القدس المفتوحة	رسالن محمد
الاحصاء الفلسطيني	مهند حمائل
هيئة سوق رأس المالي	ماهر المصري
سلطة النقد الفلسطينية	شحادة حسين
جامعة بيرزيت	عمر زمو
وزارة التخطيط	صفية محارب
فريدريتش ايبيرت	شذى عبد الصمد
جامعة بيرزيت	فتحي السروجي
ملتقى رجال الأعمال	محمد نافذ الحرباوي
الغرفة التجارية	صلاح العودة
جامعة بيرزيت	طارق صادق
جامعة بيرزيت	مهند أبو رجيلة
وزارة الاقتصاد	حازم شنار
وكالة وفا	جعفر صدقة
صندوق الاستثمار	جميل طاهر
سلطة النقد الفلسطينية	عبيدة صلاح
مستشار	سعد الخطيب
وزارة الاقتصاد الوطني	احمد جحا
جمعية الاقتصاديين	محمد قرش
غرفة تجارة الخليل	محمد الحرباوي
اتحاد الغرف التجارية	علي مهنا
جامعة بيرزيت	يوسف داود
جامعة القدس المفتوحة	عطية مصلح
ماس	عمر عودة
ماس	أمين مجد